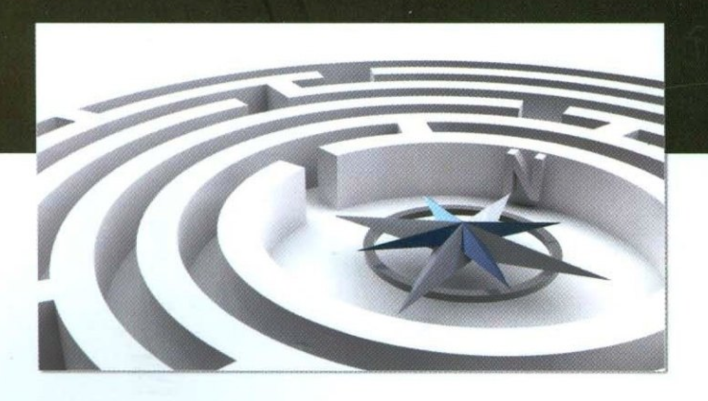


مستقبل السلفيين في مصر

- كيف نقرأ التوقعات؟
- كيف نتحكم في المسارات؟



أحمد فهمي

مستقبل السلفيين في مصر

كيف نقرأ التوقعات؟

كيف نتحكم في المسارات؟

تأليف

أحمد فهمي

الطبعة الأولى

(ح) **مجلة البيان، ١٤٣٤هـ**

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

فهمي، أحمد

مستقبل السلفيين في مصر - كيف نقرأ التوقعات؟ كيف نتحكم في المسارات؟./ أحمد فهمي - الرياض، ١٤٣٤هـ

ص ١٢٥، ١٣×٢٠,٥ سم

ردمك: ٢ - ٣٢ - ٨١٠١ - ٦٠٣ - ٩٧٨

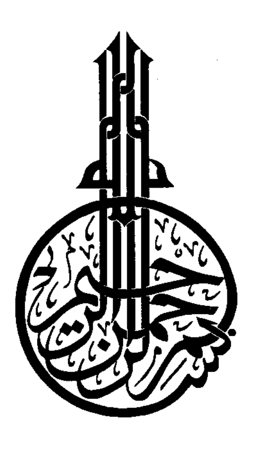
١ - الحركات الإسلامية - مصر

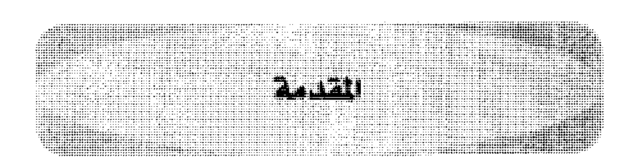
٢ - الإسلام - مصر أ. العنوان

ديوي ٢١٨ ١٤٣٤/٣٩٥١

رقم الإيداع: ١٤٣٤/٣٩٥١

ردمك: ٢ - ٣٢ - ٨١٠١ - ٦٠٣ - ٩٧٨


بسم الله الرحمن الرحيم



المقدمة

بـدأت الـتيـارات السلفية في مصر تشكلها المعاصر في حقبة السبعينيات، في ذلك الوقت تمايز السلفيون عن جماعة الإخوان المسلمين التي شرعت في عملية إعادة البناء بعد محنتها الكبرى في عهد عبد الناصر.

اتسمت هذه الحقبة بالانفتاح، وحرية الحركة، والدعوة والنشاط، وانعكس ذلك بالضرورة على ظهور رؤى سلفية متعددة ومتباينة أيضاً، سواء أفي نظرتها للواقع، أم في كيفية التعامل معه إصلاحاً أو تغييراً.

لكن هذه البيئة المنفتحة - نسبياً - لم تدم طويلاً، إذ سرعان ما اغتيل السادات كنتيجة مباشرة للتفاعلات والتباينات داخل

البنية السلفية، وجاءت حقبة مبارك؛ لتتبدل الظروف وتنقلب الأجواء.

عاش السلفيون ثلاثين عاماً في عهد مبارك يعانون من الحصار، والتضييق بدرجات تتفاوت بحسب التيار والمكان والزمان.

تبلورت الرؤى السلفية في ظل هذه البيئة الضيقة، وأثر ذلك كثيراً على الأفكار، والمناهج، والممارسات، والقيادات، فتراكمت الخبرات والتجارب، وتكونت المهارات، وتبلورت الأفكار؛ لتتأقلم مع مناخ ضيق منغلق، فكان «البقاء» هو المسار الرئيس الذي يستوعب أغلب الطاقات، يليه مسار «النمو» الذي استوعب قدراً أقل من الطاقة، يليهما مسار»الأهداف الكبرى» الذي لم يتبق لدى التيارات السلفية طاقة للتركيز عليه في ظل الظروف العصيبة.

جاءت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م؛ لتتغير الأوضاع مئة وثمانين درجة، فأصبح الظرف مواتياً، والبيئة منفتحة للغاية، ومساحات العمل والحركة غير محدودة.

تلقفت التيارات السلفية هذه التحولات السياسية، وتفاعلت معها بقوة من خلال توسيع نطاق المشاركة في العمل

العام، وبات حضور السلفيين ملفتاً في شتى المجالات، وبدا واضحاً للعيان أن هناك متسعاً من الطاقة، والجهد للولوج بقوة في مساري «النمو» و «الأهداف الكبرى»، والانعتاق من العزلة الاضطرارية على مسار «البقاء».

وهنا تثور أسئلة مهمة:

إلى أي مدى، نجحت التيارات السلفية في استيعاب هذا التحول الهائل في مصر؟

وهل يمكن أن يتم استيعاب هذا التحول دون أن يحدث تحول مماثل داخل التيارات السلفية نفسها؟

وهل تصلح القيادات التي أدارت معركة البقاء، أن تدير بالكفاءة نفسها معركة النمو والأهداف الكبرى؟

وهل توجد مؤشرات واقعية على أن السلفيين خرجوا بالفعل من عباءة الماضي الضيق، إلى رحابة المستقبل؟

وماذا إن كانت الإجابة بالنفي، وكشفت معطيات الواقع عن أن السلفيين يديرون مرحلة «ما بعد مبارك» بنفس فلسفة مرحلة «مبارك»؟ هل ثمة وسائل لإصلاح هذا الخلل، والبدء للمرة الأولى في ممارسة قدر من التحكم في مسارات المستقبل؟

الإجابة عن هذه التساؤلات هي موضوع هذا البحث المختصر.

يعتمد البحث بالدرجة الأولى في بنائه النظري على فكرة أن العمل الإسلامي الذي تمارسه التيارات الإسلامية، ينقسم إلى ثلاثة مسارات رئيسة، هي: الوجود- القوة- الأهداف.

يمكن من خلال الاستقراء، والدراسة المتأنية لواقع أغلب التيارات الإسلامية أن نكتشف مصداقية هذا التقسيم بدرجة كبيرة؛ بل يمكن القول: إن هذا القالب النظري يمكن استخدامه في توصيف، وتقويم أداء التيارات الإسلامية، وكذا في توقع اتجاهاتها المستقبلية.

فالأداء الإسلامي لا يخلو أن يكون إدارة لأحد المسارات الثلاثة، وهذه المسارات ليست بالضرورة متعاقبة، كما أن التزامن بينها ليس مؤشراً سلبياً.

فالأصل أن هذه «الإدارات الثلاثة» بينها تكامل يأتي انعكاساً لمقتضى الحال وطبيعة الظرف، فقد يغلب أحدها حيناً، ويتأخر آخر، وقد يتزامن مساران ويؤخر ثالثهما، وقد تتزامن المسارات في وقت واحد.

جوانب كثيرة من الخلل الإستراتيجي في أداء الجماعات الإسلامية، تأتي من افتقاد النظرة التكاملية بين هذه الإدارات الثلاثة، وتنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية هي أن المسارين الأول والثالث - الوجود، الهدف - يتحولان لدى كثير من التيارات السلفية إلى غايتين متنافستين، وأن ميدان التنافس هو المسار الثاني «القوة».

إذ يحدث تداخل كبير بين كون الجماعة الإسلامية نشأت بالأساس؛ لكي تحقق أهدافاً كبرى تتعلق بإقامة الإسلام، وبين انكفاء الجماعة على غاية أساسية هي الحفاظ على وجودها وبقائها، مع ملاحظة أن الانكفاء يحدث أحياناً تحت شعار أنه وسيلة غير مباشرة للوصول إلى الأهداف الكبرى.

موارد القوة التي يجمعها التيار السلفي من المنطقي أن يتم توظيفها لتحقيق الأهداف الكبرى، لكن ما يحدث في الواقع هو استنزاف القدر الأكبر من هذه الموارد في الحفاظ على بقاء الجماعة، بحيث إن الشكل العام للعاقة بين المسارات الثلاث، يكون أشبه بحركة تغذية دائرية ما بين الوجود والقوة، وفي حال انعزالية كاملة أو شبه كاملة عن مسار الأهداف.

هذا الوضع غير الطبيعي قد يجد له مسوغات في مرحلة «مبارك» الضيقة المنغلقة، لكن في مرحلة «ما بعد مبارك» حيث البيئة المنفتحة، والمساحات الممتدة للعمل، ليس من المقبول أن تظل هذه الحركة الدائرية الثنائية هي التي تحكم أداء التيارات السلفية.

فالوضع المثالي هو أن تكون هناك حركة متموجة تبدأ من - وتعود إلى - الوجود ثم القوة، ثم الأهداف، فالحفاظ على استمرار هذه الحركة هو وحده الكفيل بتكاملية الأداء السلفي وتوازنه.

سيتم تناول الأفكار الرئيسة التي تجمع أغلب مفردات الأداء السلفي، من خلال استخدام هذا القالب النظري بأقسامه الثلاث، وسوف يُراعى في هذا التناول أن يشتمل على أربعة مستويات تحليلية هي: التوصيف، التقويم، التوقع، التحكم، لكن بصورة مختصرة قدر الإمكان، وبصياغة بعيدة عن الاستغراق الأكاديمي أو التنظيري.

وهذا كله في سياق مختصر يسعى لتقرير الأفكار الرئيسة والخطوط العريضة، دون استغراق في التمثيل والشرح، لأسباب كثيرة، أبرزها حساسية الموضوع، ورغبة ألَّا يتحول البحث إلى دراسة نقدية قد تزعج بعض التيارات.

غير أن موضوع البحث سوف يكون على قائمة أعمال المركز العربي للتنمية السياسية -ومقره القاهرة- والذي سيجعل ضمن أهدافه الرئيسة دعم الأفكار الواردة في هذه الدراسة، والسعي لإبرازها وتقريبها، وشرحها والتدريب عليها، من خلال سلسلة من المحاضرات والندوات والدورات التدريبية، بإذن الله تعالى.

والله تعالى أسأل أن يوفق في العمل، ويعين على الإخلاص، ويهدي إلى الرشاد.

هو حسبي ونعم الوكيل..





الفصل الأول

إدارة الوجود



الفصل الأول
إدارة الوجود

مصطلح «إدارة الوجود» يمكن التعبير عنه من خلال التعريف التالي:

إدارة الوجود: هي سعي الكيان الإسلامي للحفاظ على مكوناته الأساسية، وتماسكه، وممتلكاته، وتواجده، بما يتضمنه ذلك من عمليات: التأسيس، الحماية، التنمية. . .

بحسب هذا التعريف، يمكن تفكيك «إدارة الوجود» إلى ستة محاور مهمة، وهي:

التأسيس - التنظيم والمؤسسية - التماسك - المؤسسات - الإنسان - التواجد.

إن مسار «إدارة الوجود» يحتل مكانة بالغة الأهمية في دورة حياة الكيان الإسلامي، فالإدارة الرشيدة لهذا المسار تكفل للكيان عمراً أطول، واستقراراً أكبر، ونمواً أسرع، لكن في المقابل، فإن المبالغة في التركيز على «إدارة الوجود»، وتضخمها لدرجة الهيمنة على المسارين الآخرين، تنتج عنه سلبيات كثيرة، حيث يتحول الحفاظ على «الوجود»؛ ليصبح هو الهدف الأسمى والأكبر- واقعياً وليس نظرياً - وتصبح معايير الأداء، والإنجاز مرتبطة بهذا المسار أكثر من تعلقها بمساري: «إدارة القوة» و «إدارة الهدف».

في هذا الفصل أستعرض محاور «إدارة الوجود» بحسب المستويات التحليلية التي أشرت إليها في المقدمة، وهي: التوصيف، التقويم، التوقع، التحكم.

أولاً: إشكالات النشأة والتأسيس

كيف تتأسس جماعة إسلامية؟

من خلال استقراء عدد كبير من التجارب الإسلامية، يمكن ملاحظة ثلاثة أطر رئيسة تترجم عملية التأسيس، وتصلح أن تكون - من حيث مستوى اكتمالها - معياراً لتحديد «التأسيس الرشيد» للكيان الإسلامي.

هذه الأطر هي: الإطار الشرعي- الإطار الفكري- الإطار التنظيمي..

الإطار الشرعي، ويقصد به توفر عدد من الأبحاث الشرعية التأصيلية التي تتناول كل ما يتعلق بتأسيس الكيان، وتنظيمه ونشاطه وعلاقاته، وبعبارة مختصرة، كل ما يتعلق بالإدارات الثلاث: الوجود، القوة، الهدف.

والإطار الشرعي للكيان السلفي يشكل الحدود الخارجية لوجود الكيان، ويرسم الخطوط الحمراء، ويحدد مساحات الحركة والمناورة..

في بعض الحالات، يكون الإطار الشرعي ضعيفاً فيسمح باختراقه، أو يكون قاصراً، فيستعاض عنه بالفتاوى العاجلة،

أو يكون متشدداً فيضيق مساحة الحركة، بحيث إن الكيان يصبح هلامياً عاجزاً عن التأثير الحقيقي.

الإطار الفكري، يجب أن يتطابق مع الإطار الشرعي في وضعه الأنموذجي، فلا يتجاوزه بأي حال، وهذا الإطار يقدم للكيان الرؤى والتصورات عن: الأهداف، والوسائل، والأساليب، والمشكلات، والحلول المقترحة... إلخ.

أحياناً يحدث تجاوز فكري للإطار الشرعي في بعض المواضع، وفي أحيان أخرى، يتقلص الإطار الفكري مهدراً مساحات كبيرة للحركة يوفرها الإطار الشرعي، فتترك بدون استغلال، وهنا يكون الكيان متسماً بـ «القصور الفكري».

الإطار التنظيمي، يقصد به ترجمة المساحات التي يوفرها الشرعي، ويُنَظِّر لها الفكري، إلى واقع عملي على الأرض، من خلال تنظيم العمل والعاملين، وهذه الترجمة يجب ألا تتجاوز الإطار الفكري وإلا سيكون تحركاً بدون رؤية، كما لا يجب أن تتجاوز الشرعي بداهة.

وفي بعض الأحيان، يكون الكيان متضخماً فكرياً بما يفوق قدرته على التنظيم والحركة، فيكون هناك فوارق كبيرة بين الإطارين، ينتج عنها سلبيات متعددة.

تَوفُر هذه الأطر، واكتمالها بمستوى مقبول، يعني أن الكيان قد اجتاز مرحلة التأسيس وفق رؤية علمية منهجية، وفي المقابل، فإنّ عجز الكيان عن توفير الحد الأدنى من هذه الأطر، يعني أنه لم يتجاوز مرحلة التأسيس، حتى وإن مر على لحظة الإعلان عن وجوده سنوات طويلة.

وهنا يجب أن نفرق بين «تأسيس الكيان» و «الإعلان عن تأسيس الكيان».

فالإعلان لا يعني بالضرورة تحقق شروط التأسيس؛ بل كل ما يعنيه هو توفر دوافع التأسيس لدى الفئة المؤسسة للكيان، وهنا يمكن أن نلاحظ عدة حالات مختلفة.

فقد يسبق الإعلان عن تأسيس الكيان، جهود تأسيسية حقيقية تحقق شروطاً كثيرة بحسب المعيار المذكور، وقد يكون الإعلان بحد ذاته متزامناً مع بدء الجهد الفعلي للتأسيس.

فقد يتوافق بعض الدعاة أو العلماء أو الناشطين، على تأسيس كيان إسلامي، ثم يقومون بتحديد الخطوط العريضة لكيانهم الجديد، ثم يعقدون مؤتمراً صحفياً، أو يعلنون في الأوساط الإسلامية عن كيانهم الجديد، ومن ثَم يشرعون في عملية التجميع، والتأطير، والتنظير، والتنظيم. . . إلخ.

وقد تتوافق مجموعة أخرى على فكرة كيان جديد، ثم يشرعون في عمليات التجميع، والتنظير، والتنظيم فترة من الوقت، حتى يبدو لهم الكيان موجوداً بصورة حقيقية على الأرض، هنا يبدؤون في الإعلان عنه بقوة.

وفرق كبير بين الحالتين. .

لو طبقنا هذا المعيار على واقع تأسيس أغلب الكيانات السلفية الموجودة حالياً، سوف نلاحظ أن كثيراً منها ربما لم تتوفر لديه معايير التأسيس الرشيد حتى الآن، ويتضح ذلك من خلال استعراض هذه المؤشرات.

زمن التأسيس - ظرف التأسيس - عمق التأسيس

زمن التأسيس:

لا يوجد تقدير دقيق للزمن الذي يجب أن تستغرقه عملية التأسيس؛ وذلك بسبب كثرة المتغيرات، وتشابكها، لكن بصفة عامة يمكن القول: إن نجاح الجيل المؤسس في توفير الحد الأدنى من الأطر الثلاثة، يعني أن مرحلة التأسيس قد اكتملت بصورة حقيقية، وبحسب استقراء التجارب الناجحة، فإن ذلك يستغرق عادة ما بين عام إلى عامين تقريباً.

بالنظر إلى تاريخ -وواقع- الكيانات السلفية، نلحظ أن أغلبها تعرض لما يمكن تسميته بـ «التأسيس المتتابع» يعني أن الأطر لم تكتمل إلا بعد فترة زمنية طويلة نسبياً - وربما لم تكتمل بعد- . .

وقد تعرضت - الأطر الثلاث - خلال هذه الفترة الممتدة لكثير من التبديل، والتعديل، والحذف، والإلغاء، والتطوير .

هذا التتابع في التأسيس يُحدِث خللاً شرعياً وفكرياً وتنظيمياً كبيراً، فبناء الكيان يتم بحسب رؤى يمكن أن تتغير لاحقاً، لكن ما بُني وفقها يبقى كما هو، كما أن مواقف دينية أو سياسية يتم اتخاذها بحسب اجتهادات شرعية سابقة، ثم قد تتغير المواقف قبل أن تتغير الاجتهادات، وربما تبقى الاجتهادات مع ذلك دون تغيير .

الوضع الأنموذجي في التأسيس، هو أن يحدث مرة واحدة، وبصورة مكتملة متتابعة، تحقق قدراً معقولاً من التناسق المنهجي داخل بنية الجماعة وفي أدائها لمهامها .

ظرف التأسيس:

تفاوت ظروف التأسيس يؤثر كثيراً على شكل، وقوة الكيان الناشئ، ونحن أمام نمطين من ظروف التأسيس : التأسيس الحر، والتأسيس المقيد.

فلو نظرنا - على سبيل المثال - إلى الظروف التي واكبت تأسيس جماعة الإخوان المسلمين، نجد أنها كانت ظروفاً مواتية وإيجابية جداً، فالوضع السياسي هادئ نسبياً، ولا توجد أية قيود أو موانع، لذلك نجح جيل التأسيس في توفير: تصور فكري واضح، هيكل تنظيمي قوي، مؤسسات تابعة، قيادة قوية فعالة... وذلك في وقت زمني قصير نسبياً، وهذا المناخ الهادئ يفيد كثيراً في أن تأخذ لبنات الكيان، وقتاً كافياً في الترسخ والترابط والتكامل، فينعكس ذلك على البناء العام تناسقاً، وتماسكاً، وقوة.

لكن الوضع مع الكيانات السلفية اختلف كثيراً، فبالنظر إلى أن أغلبها تأسس في نهاية السبعينيات، وانطلاقاً من «تمدد زمن التأسيس» فقد خضعت مرحلة التأسيس للظروف السياسية الصعبة في حقبة مبارك، ونتج عن ذلك: قصور تنظيمي، قصور مؤسسي، قصور قيادي.

والقصور القيادي لا يتعلق بالرمز - أو الرموز - الذين يقودون الكيان، لكن بجيل كامل من القياديين كان يجب توفره؛ لتجاوز مرحلة التأسيس بنجاح.

وقعت الكيانات السلفية تحت تأثير نظام مبارك، وهي لا تزال في مرحلة التأسيس، فكانت ممنوعة من النمو الأفقي والرأسي، فالرأسي يعني به ترسيخ الفكر، والتنظيم، ورفع المستوى، والأفقي يقصد به الانتشار الجغرافي، وتمدد النشاط، وهكذا فإن العمل في مساحات محددة مسبقاً من قِبَل النظام، هو بمنزلة إضافة إطار رابع إلى أطر التأسيس الثلاث، هو «الإطار الأمني» الذي يضعه النظام لعرقلة تمدد الأطر الأساسية اللازمة لظهور تيارات سلفية أكثر قوة وفعالية.

عمق التأسيس:

لا شك أن وضوح الرؤية والهدف والوسيلة، لدى جيل التأسيس منذ اللحظة الأولى لتوفر دوافع تأسيس الكيان، يضمن عمقاً في التأسيس، وتناسقا ما بين بناء الكيان والهدف منه.

لكن عندما تكون الرؤية غير واضحة، أو تكون الأهداف مبالغة في عموميتها، أو قاصرة في خصوصيتها، فإن ذلك ينعكس على الكيان الوليد، فيكون مفتقداً للعمق، محصوراً في مساحات ضيقة.

ثم عندما تغيرت الأوضاع بعد الثورة، بقي كثير من التيارات السلفية متقيداً بالأبنية التي تأسست لتعكس هذه الرؤى المحدودة الهلامية.

خلاصة ما سبق؛ أننا نجد أنفسنا أمام نتيجتين:

الأولى: أن الكيانات السلفية القديمة مطالبة بإجراء مراجعة فورية؛ من أجل تدارك مشكلات التأسيس، وإيقاف السلبيات التي ارتبطت بها، والتي قد تكون مستمرة حتى الآن..

الثانية: أننا يجب أن نطرح تساؤلاً مهما حول:

ماذا عن تأسيس كيان سلفي جديد؟

هل نحن بحاجة حقيقية إلى كيان جديد يتجاوز سلبيات قد يعجز القديم عن التخلص منها؟

لكن ماذا لو جاءنا الجديد بسلبيات جديدة، قد تبدو معها السلبيات القديمة، حلماً جميلاً؟

إذاً.. ما الضوابط والمعايير الواجب توفرها للتحكم في عملية التأسيس الجديدة، حتى لا نفاجئ بكم هائل من الكيانات السلفية، التي لا شك أنها ستُفرز مناخاً سلبياً للغاية بالنسبة إلى العمل الإسلامي بصورة عامة.

دراسة جدوى تأسيس كيانات سلفية جديدة:

تساؤلات كثيرة يمكن أن تُطرح في سياق الظهور المتتابع لجماعات وحركات إسلامية جديدة، خاصة في ظل مناخ أمني وسياسي منفتح.

ما الجديد الذي تقدمه الجماعة الناشئة؟ وهل هذا الجديد من الأهمية والندرة بحيث يستدعي إنشاء كيان جديد يضاف إلى خارطة السلفيين المزدحمة حالياً؟

هل بالإمكان أن نصوغ معادلة تحكم عملية الإطلاق الجديد لكيان إسلامي سلفي؟

هذه محاولة أولية لصياغة أداة تقويمية يمكن بواسطتها «قياس» القيمة المضافة لأي كيان جديد تحت التأسيس..

وتتضح مكونات «أداة القياس» من خلال الجدول التالي:

معادلة «القيمة المضافة» للحكم على جدوى تأسيس حركة إسلامية جديدة

م	العامل	الوصف			
		١	٢	٣	٤
١	انتماءات جيل التأسيس	منتمون	منشقون	مستقلون	جدد
٢	وحدات التكوين	أفراد	أفراد ومجموعات	مجموعات وأفراد	مجموعات
٣	الانتشار الجغرافي	لا يوجد	محدود	متوسط	متعدد
٤	العدد	عشرات	مئات .... ألف	ألف ٥............... آلاف	أكثر من ٥ آلاف
٥	التميز المنهجي: الرؤى- الأهداف- الوسائل	تطابق ثلاثي	تطابق غالب	تغاير غالب	تغاير ثلاثي
٦	الكفاءة العلمية	ضعيفة	متوسطة	كفاءة جماعية	كفاءة رمزية
٧	الكفاءة الفكرية	نتاج الآخرين	ذاتية مفككة	إعادة إنتاج	ذاتية- متعمقة
٨	الكفاءة التنظيمية	لا خبرة- لا علم	خبرة محدودة	يوجد بدون كفاية	اكتفاء ذاتي
٩	الطموح والندية	بديل	منافس	متوازن	شريك

شرح جدول معادلة «القيمة المضافة»:

تتكون المعادلة من تسعة معايير لتحديد القيمة المضافة للكيان الجديد، وكل معيار لديه أربعة مستويات.

يتم ترقيم كل مستوى في كل معيار من ١ - ٤، بحيث يأخذ المستوى الأخير الأنموذجي رقم ٤، والمستوى الأولى السلبي، رقم ١.

القيمة المضافة الأكثر أنموذجية، هي حاصل ضرب ٩ × ٤ = ٣٦.

القيمة المضافة الأكثر سلبية، هي حاصل ضرب ٩ × ١ = ٩.

يقوم الراغبون في استخدام المعادلة، بإسقاط هذه المعايير على الكيان المستهدف بالتقويم، وتُحدد الدرجة التي يأخذها في كل معيار..

السؤال المهم هو، كيف نحدد النقطة الفارقة بين: (نعم) يمكن تأسيس الكيان.. وبين: (لا) يستحسن عدم التأسيس.

أعتقد بصفة مبدئية، أن الإجابة بنعم، تتحدد في المساحة الواقعة بين» ٢٧» و «٣٦»، على ألا تقل الدرجة الممنوحة لكل معيار عن «٣»، عدا المعيارين رقم: ٢، ٩، فيمكن التجاوز فيهما..

وهذه توضيحات مختصرة للمعايير الواردة في الجدول:

١- **انتماءات جيل التأسيس**: توجد أربعة تصنيفات، أولها «المنتمون» أي أن المؤسسين ينتمون بالفعل إلى كيان موجود، وهذا يعني أن كياناً سوف يتزعزع مقابل تأسيس كيان جديد، وهذا وضع سلبي، لأن الإصلاح من الداخل يبقى غالباً هو الحل الأرشد؛ لأن الاستسلام لفكرة «تأسيس جديد» تعني قِصَر دورة بقاء الشخص داخل كيان واحد، فلو أنه كلما وقع تنازع داخلي تكون ردة الفعل هو «كيان جديد»، فلنا أن نتخيل خارطة الوجود السلفي بعد سنوات قليلة من العيش في بيئة منفتحة.

المستوى الثاني هو» المنشقون» وهو يتضمن قدراً من السلبية، لأن المنشق قد يحمل صفات حادة، أو قد يكون منطلقاً من ردة فعل نفسية، وهذا يؤثر سلباً على البناء الجديد، كما أنه يجعل تكون الكيانات الجديدة قائماً على فكرة «إعادة التوزيع» للموارد البشرية الموجودة بالفعل، دون إضافة حقيقية.

المستقلون، يبدون خياراً جيداً كون انضمامهم لن يؤثر سلباً على كيان قائم بالفعل، لكنه ليس الخيار الأفضل، لأن الجديد يبقى دوماً متميزاً بنقائه الفكري، وانتمائه القوي الأول، كما أنه يعد إضافة حقيقية.

٢- **وحدات التكوين**: ويقصد بها طريقة تكوين الجيل الأول من الكيان الجديد، هل يتم تجميعهم فرداً فرداً، فهذا يعني مدة زمنية طويلة، وبالتالي تطرح تساؤلاً حول الجدوى، وقد يدفع البطء إلى الإعلان المتعجل عن التأسيس، في المقابل فإن الاعتماد على ضم مجموعات قائمة بالفعل، يحمل معنى «الدمج» وتقليل الانقسام، كما أنه يقصر المدة الزمنية للوصول إلى الحد الأدنى من العدد.

٣- **الانتشار الجغرافي**: الكيان الذي يتأسس في محافظة واحدة؛ بل مدينة واحدة، هو كيان لا نحتاجه؛ لأنه سيفرق أكثر مما يجمع.

٤- **العدد**: ليس مقبولاً أن يتخذ عشرات - أو مئات - الأشخاص قراراً بتأسيس كيان جديد؛ لأن ذلك يعني أنه سيوجد لدينا في سنوات قليلة عشرات الكيانات المتصارعة الباحثة عن التميز عن طريق هدم الآخرين، والعدد الأكثر قبولاً هو ما يتجاوز الخمسة آلاف مع اعتبار المعايير الأخرى، خاصة وأن ذلك العدد هو الحد الأدنى المطلوب لتأسيس حزب سياسي، ولا يُعقل أن ينشأ كيان دعوي جديد بينما هو عاجز عن توفير الحد الأدنى المطلوب لتأسيس حزب.

٥- التميز المنهجي: الكيان الجديد الذي لا يقدم طرحاً جديداً سواء أكان على صعيد الرؤى أم الوسائل أم الأهداف، ويقدم طرحاً متطابقاً أو متقارباً مع ما هو موجود، لا يقدم جديداً ويفتقد لمسوغات الظهور.

والبحث عن الجديد هنا، لا بد أن يكون متقيداً بالإطار الشرعي كما سبق.

٦- الكفاءة العلمية: عندما يبحث كيان سلفي عن الظهور، يجب أن تكون لدى مؤسسيه قدرة علمية شرعية واضحة، وإذا لم يكن بين صفوف المؤسسين علماء معروفون، فعلى الأقل ليكن من بينهم نخبة متميزة من طلبة العلم يشكلون الحد الأدنى المطلوب من الكفاءة العلمية.

٧- الكفاءة الفكرية: عندما يبدأ الكيان الجديد مسيرته بالاعتماد المباشر على النتاج الفكري لآخرين لا ينتمون إليه، فماذا قدم ليستحق الظهور؟

لابد للكيان من امتلاك طاقة فكرية كافية ليتحرك باستقلالية وفعالية في المحيط الخارجي، والكيان الذي تبلغ طاقة مؤسسيه أن يقدموا رؤية ذاتية مفككة وضعيفة، عبارة عن مجموعة

أفكار متناثرة تفتقد للتماسك الفكري وعمق التناول، فهذا كيان لا يستحق الوجود.

لكنه إن ضم إلى صفوفه طاقات فكرية مؤثرة، ونجح هؤلاء في تقديم أطروحات ذاتية قوية، هنا تكون الإضافة حقيقية.

٨- الكفاءة التنظيمية: عندما يتوافق مجموعة من الأشخاص على تأسيس كيان سلفي جديد وهم لا يملكون خبرات تنظيمية سابقة، وليس لدى بعضهم تخصص علمي في هذا المجال، أو يملكون قدراً قليلاً من ذلك، فهذا الكيان يكون مفتقداً لأبجديات الوجود أصلاً، ومن أكبر الخلل أن يجازف مؤسسوه بالإعلان عن تأسيسه.

٩- الطموح والندية: هذا المعيار يضبط عملية ظهور كيانات جديدة تعمل بصورة متعارضة، وتتحرك وفق عقلية الصراع مع الآخر الإسلامي.

في المقابل نحن نريد كيانات تطرح نفسها بصورة متوازنة تلتزم بقواعد المنافسة الشريفة، مع الإقرار بأنها - المنافسة - ليست الأصل، والأفضل أن تقدم نفسها كشريك مع الكيانات القائمة بالفعل، وهذه هي الصورة المثالية المنشودة.

على الرغم من هذه المعايير ومستوياتها، إلا أن التقدير البشري يبقى مؤثراً في التقويم النهائي، وهنا لابد من استخدام المعيار الأهم وهو «الإخلاص والتجرد»، فأي مقترح لا ينطلق مؤسسوه من إخلاص لله عز وجل، ومن رغبة صادقة في تعزيز ساحة العمل الإسلامي، فإنه سيكون محكوماً عليه بالفشل، لأنه ما كان لله دام واتصل، وما كان لغير الله زال وانقطع.

ثانياً: التنظيم والمؤسسية:

يقول الاقتصادي الأمريكي دايل كارنيجي: «خذ من كل منشآتنا الصناعية، وكل منشآتنا التجارية، وكل طرق مواصلاتنا، وكل أموالنا، واترك لنا التنظيم، وخلال سنوات أربع سوف نكون قادرين على استعادتها جميعاً».

هذا هو السر الأعظم لـ «التنظيم» أنه بمنزلة «عجب الذنب» الذي ينبت منه الكيان إذا تعرض للانهيار، أو الحصار.

فالتنظيم القوي يعطي الكيان عمراً إضافياً، ويجعله قادراً على تعويض الخسارة، وتعظيم المكاسب، كما أنه يجعله - وهذه خاصية مهمة للكيانات الإسلامية- محصناً بدرجة كبيرة من الاختراق، والاحتواء، قادراً على المبادرة، والفعل، والصراع بكفاءة وثبات، وأحد أهم أهداف التنظيم في علوم الإدارة هو الحفاظ على بقاء المنظمة، وهذا ما يجعل «التنظيم» ركناً أساسياً في «إدارة الوجود».

ليس موضوع البحث الاستغراق في شرح مفردة التنظيم، وتعريفاتها، ومبادئها، لكن الهدف هنا هو بيان موقع الكيانات السلفية من التنظيم تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً.

واجهت الكيانات السلفية منذ فترة السبعينيات مشكلتين فيما يتعلق بالتنظيم، وهما:

التأصيل الشرعي، حيث ثارت خلافات حول حكم العمل الجماعي، وحكم تأسيس جماعات وكيانات إسلامية، وحكم ممارسة الأعمال التنظيمية المعقدة... إلخ. وقد أدت هذه الخلافات إلى إحجام تيارات سلفية كثيرة عن ممارسة العمل الجماعي، وهو ما أثر سلباً على فاعلية هذه التيارات وقدرتها على البقاء.

المشكلة الثانية، هي تقلص الإطار الفكري لكثير من الكيانات السلفية - سياسة التضييق أحد العوامل - وهو ما أدى بدوره إلى تقلص الإطار التنظيمي.

فإذا كان التصور العام للكيان يحدد وسائله، وأهدافه في مسارات محدودة، فإن حاجته إلى التنظيم ستكون بقدر ما يضع لنفسه من أهداف ويختار من وسائل، وذلك بحسب قاعدة: تناسب مستوى التنظيم مع مستوى الهدف الذي يسعى لتحقيقه.

وبحسب هاتين المشكلتين يمكن تقسيم الكيانات السلفية في حقبة مبارك بحسب مستوياتها التنظيمية إلى (٣) أنماط رئيسة:

الأول: كيانات ترفض العمل الجماعي المنظم، وتتمسك بحال «التيار» الهلامي.

الثاني: كيانات تمارس أعمالاً منظمة، دون أن تلجأ إلى تطوير هيكلها التنظيمي.

الثالث: كيانات تمارس قدراً مبسطاً من العمل المنظم، دون تعقد في الهيكل التنظيمي، أو تطور في الممارسات الجماعية.

بعد ثورة يناير، ومع تغير الظروف السياسية بصورة إيجابية، بدأت كيانات سلفية في زيادة جرعة التنظيم، وإعادة الهيكلة داخل صفوفها، ولكن يمكن في هذا الصدد الإشارة إلى ملاحظتين مهمتين:

١- تحول الكيان السلفي من «حال التيار» إلى «حال التنظيم» عملية معقدة، بعضهم ينفذها عن طريق الاستغراق في «تنظيم العمل» دون بذل جهد مقابل في «تنظيم العاملين»، وإذا كان التنظيم يعتمد بدرجة أساسية على: تقسيم العمل إلى

وحدات، وتوزيع الصلاحيات والسلطات، وتحديد العلاقات وتنسيقها، فإنه في حال الكيانات الإسلامية لابد من الاهتمام المضاعف بما يتعلق بـ «تنظيم العاملين» بدءاً من مراحل الانضمام، والاستيعاب، والتأهيل، والتطوير، والتربية... إلخ.

٢- لإتمام عملية التحول بطريقة كاملة سوف يكون على الكيان المتحول إعداد تصور عملي لمواجهة إشكالية التعامل مع ثلاث فئات من المنتمين إليه: - فئة قديمة ترفض التحول، وتمسك بالوضع القديم - فئة تقبل التحول؛ لكنها لا تتأقلم مع متطلباته - فئة جديدة تتعامل وفق الوضع الجديد منذ البداية.

لابد أن يكون لدى الكيان تصور واضح عن كيفية التعامل المتوازن مع هذه الفئات الثلاث، مع التنبه إلى أن هذه الإشكالية مؤقتة، يُفترض اختفاؤها في خلال سنوات، مع تواصل عملية الإحلال والتجديد التلقائية.

المؤسسية:

تتضمن «المؤسسية» معنىً أكثر شمولاً من مصطلح التنظيم، إذ إنها تتعلق بفلسفة إدارة الكيان والنشاط بصورة عامة، على الرغم من اتصاف بعض الكيانات السلفية بسمات مؤسسية في بعض أعمالها إلا أنها لا يمكن بحال أن توصف بـ «المؤسسية» بإطلاق.

لكـي يتضـح المعنى المراد بالمؤسسية، نستخدم هنا المعايير الأربعة المعروفة التي ذكرها الأكاديمي الأمريكي صمويل هينتنجتون، والتي يتحدد عن طريقها مستوى «المؤسسية» في أي كيان.

وهذه المعايير هي:

١- **التكيف**: بمعنى قدرة الكيان على التأقلم مع التغيرات سواء أكانت داخلية أم خارجية، ويتحقق التكيف بتغيير الأشخاص، أو الوظائف، ويمكن قياسه بالمؤشرات التالية:

أ: العمر الزمني: كلما طال عمر الكيان، دل ذلك على مقدرة تكيف عالية، والعكس صحيح، أي كلما كان عمره قصيراً دل ذلك على مقدرة تكيف منخفضة.

ب: العمر الجيلي، بمعنى: هل التغيرات في القيادة العليا تعبر عن تغير جيلي، أي: هل انتقلت القيادة بسلاسة من جيل إلى جيل أم لم تنتقل بعد؟ أم انتقلت بطرق عنيفة وعبر خسائر؟ لا شك أن حدوث التغيير وسلاسته، دلالة على المؤسسية.

ج: التغير الوظيفي، بمعنى هل غير الكيان في مهامه الأساسية أو الفرعية، لكي يتواءم مع تطورات البيئة المحيطة أم لا؟

فالكيان الـذي تجمد وظـائفه - نـوعيـاً - حتى مـع تغير الظروف، هو كيان يفتقد بشدة للمؤسسية، ولن يكون قادراً على مواكبة التغيرات.

٢- التعقيد: بمعنى أن تتضمن قائمة أعمال الكيان وظائف متعددة، وأن يضم وحـدات داخلية كثيرة، وأن يترجم في ممارساته قدراً لا بأس به من التخصص، وهذا التعقيد ضروري لاستمرار الكيان، لأن قيامه بـأداء وظائف عديدة يكفل له قـدرة أكبر على الاسـتمرار، مما لو كانت وظائفه محدودة. ولقياس مدى التعقيد، يستخدم مؤشران: درجة تعدد وحدات الكيان وتنوعها، ثم درجة تعدد الوظائف وتنوعها.

٣- الاستقلالية: أي مدى ذاتية أو حرية الكيان في العمل واتخاذ القرار، وتوجد مؤشرات لقياس ذلك، من أبرزها:

أ: وجود مصادر تمويل واضحة، ومستقلة، ومستقرة.

ب: وجود توصيف موضوعي للوظائف، أو المهام التي يشغلها الأفراد أياً كانت مستوياتهم، أما تداخل الاختصاصات والصلاحيات، وتضاربها، أو اختلاف الأسماء عن المسميات، أو اتباع نهج شخصي في شغل الوظائف داخل الكيان، فهذا مما يبعده عن صفة الاستقلالية.

٤- **التماسك**: وسوف نفرده كمحور مستقل ؛ لأهميته في الثقافة السلفية.

عند محاولة إسقاط هذه المعايير على واقع الكيانات السلفية لمعرفة مستوى «مؤسسيتها» لا شك أن النتيجة لن تكون مرضية، فعلى الرغم من تحقق نتائج لا بأس بها في معيار «التكيف» خاصة في مؤشرات: العمر الزمني، وربما التغير الوظيفي، إلا أن التراجع الحقيقي هو في معياري: «التعقيد» و «الاستقلالية»، خاصة في مؤشرات مثل: «التوصيف الموضوعي للوظائف» أو «الاستقلالية المالية» أو «درجة تعدد وحدات الكيان».

الآن في مرحلة ما بعد الثورة، فإن الكيانات السلفية مطالبة بأن تحول هذه المعايير الأربعة - بمؤشراتها - إلى خطة عمل عاجلة يجب تنفيذها فوراً لكي تتحول تلك الكيانات إلى مؤسسات مستقرة، خاصة وأن «إدارة الوجود» - كما سبق - تحتل مكانة متقدمة في الممارسات السلفية.

ومن السهل أن نقيس دوماً مستوى تقدم الكيان السلفي نحو المؤسسية، عن طريق استخدام هذه المعايير، ومراقبة ما قد يطرأ من تغيرات في مؤشراتها لدى كل كيان.

ولا ننسى أن التحكم في المستقبل يبدأ من التحكم في قراءة الواقع بدقة، وتحديد مواطن التغيير وآلياته.

ثالثاً: التماسك:

توجد فئتان من التعريفات التي تُقدم للتماسك في علم ديناميات الجماعة، الفئة الأولى، تركز على الجانب المعنوي، وتتضمن معاني مثل:

الروح المعنوية، روح الفريق، الحماس... إلخ.

الفئة الثانية، تُعرف التماسك بأنه محصلة القوى التي تجذب الأعضاء إلى الجماعة، وتدفعهم إلى البقاء فيها، ومقاومة التخلي عن عضويتها..

ولقياس مستوى التماسك داخل كيان ما، توجد طرق علمية متعددة، منها، تحليل الخطاب الداخلي المتبادل بين الأعضاء، والبحث عن تكرار ألفاظ تدل على الانتماء مثل: التعبير باستخدام الضمائر الجماعية.

ومنها، قياس نسبة تكوين الصداقات والعلاقات بين الأفراد المنتمين، ومنها، درجة استجابة الأعضاء للقواعد، والمعايير، والقيم التي تمثل الكيان وتصدر عنه، ومنها، مدى احتفاظ الكيان بتماسكه في الأزمات، ومنها، مستوى المساهمة في الأنشطة، ونسب الحضور والغياب في الاجتماعات واللقاءات العامة والخاصة.

من الممكن أيضاً قياس مستوى التماسك من خلال معرفة ما إذا كان الكيان ينقسم إلى أجنحة متصارعة كلما حدثت تغييرات قيادية.

كذا من خلال تحليل الخلافات داخل الكيان، ومعرفة ما إذا كانت تتعلق بمبادئ الكيان وأهدافه، أم لأسباب أخرى إدارية أو تنفيذية.

المتأمل لحال الكيانات السلفية يجد أنه من الصعب قياس مستويات أغلب المعايير بسبب ضعف المنهجية في عملية التأسيس والتنظيم، وبسبب تأثر الكيانات السلفية بـ «نمط الشيخ والطلاب» الذي يبقى مؤثراً حتى داخل الكيانات الكبيرة، وهو ما يشكل عقبة في طريق التحول إلى حال «التنظيم».

وبصفة عامة يمكن ملاحظة عدة طرق تقوم الكيانات السلفية بواسطتها بعملية بناء التماسك داخل الكيان، ومن أبرزها:

١- تحفيز الانتماء من خلال تمجيد: التاريخ، الإنجازات، والمبالغة في ذلك لدرجة التعصب أحياناً.

٢- ترسيخ الولاء للرموز، لدرجة قد تتجاوز الولاء للمنهج في بعض الحالات.

٣- صناعة نماذج متشابهة من الأعضاء في الآراء والمواقف والقرارات، وعادة ما يدفع لإيجاد هذا التشابه، وترسيخه دافعان رئيسان، أولهما: رغبة العضو نفسه في ألَّا يكون مختلفاً عن الآخرين داخل الكيان، والثاني، رغبة الأعضاء بصفة جماعية في التحكم في توجهات الفرد داخل الكيان ليكون نسخة متكررة.

هذا التشابه بين الأعضاء يكون الهدف من إيجاده هو مساعدة الكيان في تحقيق أهدافه، على اعتبار أن توحد التوجهات والآراء يقوي التماسك، ويجعل الكيان يتحرك كوحدة واحدة موحدة.

كذلك فإن هذا التشابه يساهم بقوة في الحفاظ على وجود الكيان، وبقائه في حال نشطة.

٤- توظيف فكرة العدو الخارجي الذي يستهدف الكيان، وتضخيمها بحيث تكون عنصراً مؤثراً في قرارات العضو وتصوراته، وبما يؤدي إلى انكفاء الأعضاء على مركز الكيان.

هذه الطرق تتميز بسهولتها، لكن على الرغم من تحقيقها بعض الإيجابيات على صعيد التماسك الداخلي، إلا أنها تفرز على المدى البعيد سلبيات لا حصر لها، فهي تنتج التعصب، وتجعل التمركز حول الأشخاص أكثر من الأفكار والأعمال، كما أنها تؤسس لبيئة خلافية في الوسط الإسلامي بصفة عامة.

ولعل من أبرز السلبيات، أن الكيان الذي يبني تماسكه بهذه الطريقة، يتحول مع الوقت إلى بيئة طاردة للكفاءات الفكرية، والطاقات الإبداعية، والعقول النقدية، التي تحتاج عادة إلى بيئة أكثر انفتاحاً لتعبر عن اجتهاداتها المختلفة.

وعلى الرغم مما يبدو للبعض تماسكاً ونقاءً منهجياً، فإنه تظهر أعراض متفاوتة في حدتها تكشف عن ضعف التماسك الداخلي في بعض الكيانات «النقية» لدرجة التفكك، ومن أمثلتها: - صراع الأجيال بين القديم والجديد - انقسام الكيان إلى فريقين: أحدهما القاعدة العريضة، والآخر هو النخب المعزولة في جزيرة بعيدة - التفاوت الشديد في صياغة المواقف السياسية - عدم الإذعان للقرارات الجماعية التي يتخذها الكيان.

إن الطريقة المثلى في بناء التماسك الداخلي، تكمن أولا في بناء الأطر الثلاث السابق ذكرها وترسيخها، وفي إتمام عملية التأسيس - أو إعادة التأسيس - بصورة منهجية.

كذلك فإن ترسيخ الكيان السلفي لمناخ المشاركة والتفاعل بين مختلف الفئات يساهم في تقوية التماسك، بالإضافة إلى أن تعدد الأنشطة والوظائف والتخصصات، يزيد من قدرة الكيان على إشباع الطموحات الشخصية، ويرفع من جاذبيتها لأعضائها.

ومن أهم أسباب زيادة تماسك الكيانات السلفية، هو قدرة الفئة القيادية على جمع شتات الكيان وتوجيه كافة أفراده نحو أهداف مشتركة، وتهميش مناطق الاختلاف.

أما العامل الأكثر أهمية في الحفاظ على تماسك الكيان - ومن ثم وجوده - فهو إيجاد آلية فعالة لاحتواء النزاعات الداخلية فور ظهور بوادرها، وهذه الآلية يجب أن تعتمد بالدرجة الأولى على ثلاثة إجراءات مباشرة، وهي:

- الحظر الإعلامي لكل ما يتعلق بالخلاف.

- منع الانتشار الرأسي للخلاف، بإيقاف التصعيد بين أطرافه.

- منع الانتشار الأفقي للخلاف، بوقف تمدده إلى وحدات أخرى داخل الكيان.

رابعاً: المؤسسات:

من العوامل الأساسية في دعم الوجود الإسلامي، إنشاء العديد من المؤسسات الفرعية التي تساهم بصورة مباشرة في:
- تحقيق أهداف الكيان - تدعيم وجوده على الأرض - تعميق مفهوم التخصص - تعويق سياسات الحصار والتضييق.

الكيان الإسلامي الذي لا ينشئ مؤسسات تابعة، يكون كياناً هامشياً محدود التأثير، لأن من مؤشرات النمو والتطور: تضخم العمل لدرجة الحاجة إلى إفراد مؤسسة متخصصة للقيام بنشاط واضح ومحدد، قد يكون إعلامياً، أو دينياً، أو خيرياً، أو اجتماعياً أو رياضياً أو غير ذلك.

خلال حكم مبارك، لم يحقق السلفيون إنجازات بارزة على صعيد إنشاء المؤسسات الفرعية، لأسباب متعددة، أولها طبعاً سياسة التضييق المتبعة، لكن توجد أسباب أخرى تتعلق بالثقافة التنظيمية والرؤية الإستراتيجية للسلفيين في تلك الفترة.

السبب الأهم أن السلفيين ينظرون إلى «المسجد» باعتباره المؤسسة الجامعة التي تنطلق منها كافة الأعمال والأنشطة، فهو يحتل مكانة مركزية في كل نشاط.

أيضاً افتقدت أغلب التيارات السلفية إلى التفكير الإستراتيجي الذي يضع تصورات واضحة ومحددة للواقع والمستقبل، بدءاً من الإجابة عن الأسئلة الخمس: من نحن؟ ما مهمتنا ورسالتنا؟ أين نحن؟ أين نريد أن نذهب؟ كيف نصل إليه؟.

الثقافة السلفية اعتنت بشدة بالإجابة عن السؤالين الأوليين، من نحن؟ ما رسالتنا؟

وتراجع الاهتمام بتقديم إجابات وافية عن بقية الأسئلة، ونتج عن ذلك أن تقلصت مؤشرات النمو والتطور؛ لتقتصر غالباً على التواجد العددي للكيان السلفي.

في مرحلة ما بعد الثورة، وتحديداً بعد مرور عامين على ٢٥ يناير ٢٠١١م، يمكن القول: إن الوضع لم يتطور كثيراً، فالمؤسسات التي ظهرت إلى العيان منسوبة إلى الكيانات السلفية تتسم بعدة ملامح:

- افتقاد الرؤية الواضحة في التأسيس والإطلاق.

- قلة عددها بالنسبة إلى البيئة المنفتحة.

- ميل أغلب الكيانات إلى ممارسة الأنشطة من خلال الأقسام المتخصصة داخل الكيان، وليس من خلال المؤسسات التابعة.

التاريخ يمضي في دورات متعاقبة، والظروف تتغير وتتقلب، وليس من الحكمة أن ننهمك في الأحداث اليومية لدرجة التصور بأن تغير الحال من المحال، فالتأمل في تاريخ الحركة الإسلامية يكشف عن تعاقب ما بين دورات الانفتاح والحرية، ودورات الانغلاق والقمع، ويمكن ملاحظة هذه الدورات منذ انطلاقة جماعة الإخوان المسلمين في عام ١٩٢٨م كما يلي:

١- دورة انفتاح استمرت لأقل من عشرين عاماً.

٢- دورة انغلاق استمرت خمسة أعوام تقريباً حتى ١٩٥٢م.

٣- دورة انفتاح استمرت عامين حتى عام ١٩٥٤م.

٤- دورة انغلاق استمرت عشرين عاماً حتى منتصف السبعينيات.

٥- دورة انفتاح مرتبكة استمرت عشرة أعوام حتى منتصف الثمانينيات.

٦- دورة انغلاق بدأت متدرجة، واستمرت حتى العام ٢٠١١م.

٧- دورة انفتاح مستمرة منذ عامين.

تحليل هذا التسلسل التاريخي، يعطينا بعض النتائج المهمة، وهي:

- تحديد عدد الأعوام تقريبي، ويمكن أن تختلف فيه وجهات النظر، كما أن حدة الغلق ومستوى الانفتاح، يختلفان من دورة إلى أخرى، لكن مستوى الانفتاح الحالي يتشابه كثيراً مع مستواه في الدورة الأولى.

- النتيجة الأكثر ثباتاً التي يقدمها هذا التحليل التاريخي، أن فترات الانفتاح أو الانغلاق غير دائمة، وأن التبادل بينهما هو الأصل.

- النتيجة التالية، أن دورات الانفتاح لا تتجاوز العشرين عاماً، وتصل في حدها الأدنى إلى عامين، وبالنظر إلى أنموذج «العامين» يمكن ملاحظة أن الدورة الحالية قد اجتازت - بإذن الله - عنق الزجاجة الذي أخفقت الحركة الإسلامية في تجاوزه في حقبة الخمسينيات من القرن الماضي، وهو «الانقلاب العسكري».

- إذاً نحن نتحدث عن دورة انفتاح ربما تستغرق من عشرة إلى عشرين عاماً، بحسب القراءة التاريخية، وهي ليست قطعية بالطبع.

قياساً على ما سبق فإن من أولى الواجبات على الحركة الإسلامية حالياً أن تبدأ في ترسيخ وجودها من خلال الانطلاق في إنشاء أكبر عدد ممكن من المؤسسات الفرعية، لأن هذه المؤسسات تساهم بدرجة كبيرة في تخفيف حدة الانغلاق في الدورة التالية، كما أنها تعوق محاولات النظام للوصول إلى مستوى متقدم من التضييق على الوجود والنشاط الإسلامي.

الفكرة إذن تتلخص في استخدام المؤسسات الفرعية كحاجز وقاية، وكمعوقات، من أجل تخفيف حدة الانغلاق عندما تتبدل الظروف، انتظارا لدورة الانفتاح التالية، فلو نجح الإسلاميون في ذلك، فربما يفلحون في تغيير التاريخ، وتهميش دورات الانغلاق إلى حدها الأدنى.

ومن هذا المنطلق من المستحسن أن تكون المؤسسات الفرعية التابعة للكيان الإسلامي على مستويات ثلاثة:

المستوى الأول: مؤسسات ينشئها أعضاء منتمون للكيان الإسلامي؛ لتعمل في الإطار التنظيمي للكيان.

المستوى الثاني: مؤسسات ينشئها أعضاء منتمون للكيان؛ لكنها تعمل خارج إطار الكيان.

المستوى الثالث: مؤسسات ينشئها أشخاص غير منتمين تنظيمياً إلى الكيان، وتعمل خارج إطار الكيان.

الفكرة في هذا التحديد تنبع من أن سياسات التضييق تبدأ عادة بحصار وتجميد المؤسسات التابعة للكيان مباشرة، ثم تثني بالمؤسسات التابعة لأعضاء الكيان، ثم تثلث بالمؤسسات المندرجة ضمن الإطار الإسلامي العام، أو التي يثبت ارتباطها بالقوى الإسلامية.

فليس من الحكمة - والحال هكذا - أن نحشد طاقة التأسيس المتاحة في المستوى الأول فقط، فهذا يسهل ضربها مرة واحدة.

خامساً: الإنسان:

الإنسان هو المكون الرئيس للكيان، وهو مركزه ومحوره، وتركيز الاهتمام على الأطر والهياكل والمؤسسات مع إهمال «الإنسان»، يعني السير حثيثاً نحو الهاوية، لأن الكيان بذلك يفقد مسوغات وجوده الأساسية.

يجب أن تعكس الرؤية الداخلية للكيان، مراحل وجود «الإنسان» بداخله، بدءاً من: الانضمام - التأهيل - التدريب - الترقي... إلخ، وسبقت الإشارة إلى أهمية المزاوجة بين «تنظيم العمل» و «تنظيم العاملين».

ما يجذب أي شخص للانضمام إلى جماعة ما، هو قناعته بأنها تلبي طموحاته الشخصية، أو أنها ترتبط مع معتقداته وقناعاته، أو أنها تضم أشخاصاً يثيرون إعجابه وتقديره.

من الأمور الأساسية، أن يصوغ الكيان تنظيمه بحيث يوفر لأعضائه بيئة تفاعلية تشاركية، من خلال ديناميكية سلسة تجعل جهود الأفراد تتدفق نحو الهدف العام بصورة تلقائية وبحد أدنى من التدخلات.

كما يجب أن يسمح التنظيم للأعضاء بإبراز مواهبهم، وتقديم فرص كافية لتنميتها، وفتح الطريق أمامهم للتدرج نحو

الوظائف العليا في الكيان، والأهم من ذلك أن ينجح التنظيم في إخـراج الطاقة القصوى للأعضاء؛ لأجل خدمة الكيان وتحقيق أهدافه، لذلك فإنه من المؤشرات المهمة للحكم على تنظيم معين، هو المقارنة بين طاقة الأفراد الفعلية، وبين الطاقة المستغلة، فكلما ضاق الفارق بينهما، دل ذلك على قوة التنظيم وفعاليته، والعكس صحيح.

بالنظر إلى مستوى اعتناء التيارات السلفية خلال العقود الماضية بـ«الإنسان» يمكن القـول: إن الاهتمام الأكـبر كان متركزاً على الجوانب «التربوية» وليس «المهارية»، على الجوانب «العلمية» وليس «العملية»، على الجوانب «الانقيادية» وليس «القيادية».

إذاً هو: اهتمام تربوي، علمي، انقيادي، وليس: مهاري، عملي، قيادي.

اعتنت التيارات السلفية في مناهجها التعليمية، بتنمية الجانب الديني لدى أعضائها، برفع مستوى تدينهم، وتمسكهم بالأحكام الشرعية، وفقههم لها، وبتنمية مستواهم العلمي والدعوي.

لكن بقيت الجوانب الإدارية والقيادية والتدريبية، وما يتعلق بتنمية الثقافة العامة، مهملة بنسب تتفاوت من تيار لآخر.

من السلبيات التي وقعت فيها أغلب التيارات السلفية في تلك الفترة، هي العجز عن صناعة الرموز، وهذا العجز يمكن ملاحظته من خلال مستويين:

المستوى الأول: العجز عن تقديم عدد كاف من الرموز والقيادات يتناسب مع مستوى الاهتمام العلمي، والدعوي الذي مارسته تلك التيارات، فكان يُفترض على الأقل أن يتخرج في تلك الفترة جيلاً من العلماء والدعاة البارزين، لكن جاءت نسبة المتخرجين متدنية قياساً بحجم التيارات السلفية، وهذه الظاهرة تتفاوت حدتها من تيار لآخر.

المستوى الثاني: العجز عن تحويل الرموز العلمية والدعوية داخل التيار، إلى رموز للأمة بشكل عام، حيث نلاحظ وجود عدد لا بأس من العلماء داخل التيارات السلفية لديهم إمكانات علمية، ونفسية تؤهلهم للتصدر، وقيادة المجتمع، على الأقل في الناحية الدينية، لكن مقارنة عدد الدعاة السلفيين الذين تصدروا للمجتمع، بما تملكه التيارات السلفية من رموز موجودين بالفعل، تكشف عن حال انعزالية متفاقمة، وفي بعض الأحيان نجد أن المتصدرين ليسوا هم الأكثر كفاءة أو علماً.

من السلبيات أيضاً، محدودية الفرص المتاحة أمام الأعضاء، انعكاساً لمحدودية الوظائف المطلوبة والمنحصرة في

المجال الدعوي العلمي، فكل من لا يجد في نفسه قدرة على الخطابة أو الحفظ وقوة التحصيل العلمي، يتراجع مركزه داخل الكيان، وهذا يصيب الكثيرين بالإحباط، ويقتل المواهب التي لا تتعلق بهذه الوظائف.

ومن السلبيات، العجز عن تقديم العضو "الأنموذج" بنسبة كافية داخل المجتمع، وهو "الأنموذج" الذي يتمثل - بحق - ما تطرحه التيارات السلفية نظرياً حول الإسلام والتدين والالتزام، وهذا "الأنموذج" من أهم مقومات الوجود لدى الكيان السلفي داخل المجتمع، فعندما يقترن في حس الرأي العام أن الشخص الذي ينتمي إلى التيار السلفي لابد أن يكون على مستوى متقدم من التدين، والالتزام بالإسلام، فهذا لا شك أنه يدعم مكانة الكيان السلفي، ويرسخها داخل المجتمع.

وعندما تتراجع نسبة وجود هذا "الأنموذج" أو يتراجع مستواه، فسوف ينعكس ذلك بالتبعية على ترسخ الكيان السلفي دخل المجتمع.

في مرحلة ما بعد الثورة، حدث تقدم كبير في الأوساط السلفية على صعيد تعدد الوظائف المتاحة، وارتفاع مستوى التدريب المهاري، كنتيجة لتوسع نطاق المشاركات السياسية

والاجتماعية، وبات المجال مفتوحاً لإشباع الطموحات وإبراز المواهب المتعددة.

لكن هناك بعض الملاحظات عن تلك المرحلة فيما يتعلق بـ"الكادر السلفي" و "القيادي السلفي"، وهي ملاحظات تحتاج إلى مزيد من العناية لمعالجتها من أجل تحسين الفرص المستقبلية للتيارات السلفية على صعيد إدارة الوجود تحديداً.

على مستوى الكوادر:

- توجد خشية من أن يؤدي تقدم الاهتمام الإداري والسياسي إلى تراجع الاهتمام الدعوي - العلمي، وحدوث تقلص في مجال التنمية الدعوية والعلمية الذي كان يميز مرحلة ما قبل الثورة، وبدلاً من أن تسفر حال الانفتاح الثورية عن "توازن" ما بين الجانبين، نجد أنفسنا في مواجهة المشكلة القديمة نفسها، لكن مع تبدل المواقع.

- مع الانفتاح المفاجئ للعديد من الفرص السياسية والاجتماعية، فإن طاقة الكيانات السلفية على إمداد هذه المجالات بالكفاءات المطلوبة، دون المستوى، وهنا تنشئ المشكلة النمطية: حيث تتقلص فترة الإعداد جبرياً؛ لتصبح

الممارسة بحد ذاتها هي عملية التدريب الأساسية التي يتلقاها العضو في مهمته الجديدة، وهذا يلقي بنا في "بئر" لا ينضب من المشكلات.

والحل هو: تحقيق التوازن بين مستوى الاستجابة للانفتاح، ومستوى التدريب والتأهيل.

- لا تزال هناك فجوة متسعة بين الطاقات الفعلية والطاقات المستغلة، كذلك يلاحظ وجود مشكلة عند بعض الكيانات حول القدرة على تحريك الجموع بما يتناسب مع قدراتها الجمعية، بدلاً من ذلك يتم تحريكها كأنهم وحدات فردية منفصلة، وسوف يُلقى الضوء على هذه المشكلة في الفصل الثاني بصورة أكثر تفصيلاً إن شاء الله.

- من الملاحظ تزايد نسبة المستقلين في الوسط السلفي، وهؤلاء يفتقدون إلى مزايا الانتماء الجماعي التي تُعمق كثيراً من السمات الإيجابية مثل: الانضباط، والفعالية الجماعية واتساع القدر المشترك فكرياً وعملياً بين أعضاء الجماعة الواحدة.

وفي بعض الأحيان يتسبب ضعف المستوى التربوي لبعض المستقلين في مشكلات للسلفيين عموماً.

ولا يُتوقع ظهور حل قريب لهذه المشكلة بسبب البيئة الحالية المنتجة للخلاف، لكن من المهم أن تتوافر جهود حقيقية للارتقاء بـ "السلفي المستقل" بعيداً عن الأطر التنظيمية، وتخفيفاً من الآثار السلبية، وتعميقاً للآثار الإيجابية، فهؤلاء المستقلون يمكن أن يلعبوا دوراً حيوياً جداً في دعم الأهداف التي يتفقون فيها مع الكيانات السلفية.

على مستوى القيادة:

يمكن أن نلحظ الملامح التالية.

- القيادات القديمة للتيارات السلفية يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مستويات:

١ - مستوى لديه قدرة فائقة على التأقلم وإمكاناته تتواءم مع متطلبات المرحلة.

٢- مستوى لا تتناسب قدراته مع متطلبات المرحلة، لكن استبداله يفتقر إلى آلية تنظيمية.

٣- مستوى غير قادر على القيادة في الظروف الجديدة، ويجب أن يتنحى عن القيادة بغض النظر عن تداعيات ذلك.

- من الصعب جداً أن يتم إسقاط المستويين الثاني والثالث على أي من القيادات الحالية، أعني بالنسبة إلى أتباع التيار الذي يقوده من يندرجون تحت هذين المستويين، وذلك لأسباب تتعلق بالانتماء، والرؤية السلفية المتعلقة بـ «أنموذج الشيخ» الذي يعلم، ويفتي، ويقود، ويدير.

لذا يبقى الحل المتاح هو دفع الكيان نحو مزيد من المؤسسية التي تقلص صلاحيات القيادات غير الملائمة، ونحو تعميق أسلوب "القيادة الجماعية".

- ظهور جماعات سلفية صغيرة نسبياً، تتسم بالنخبوية، وهي تجمع الأتباع بصورة هلامية دون أطر واضحة، مع علاقة غامضة شبه منعزلة بينهم وبين القيادة، فنجد لدينا نهاية الأمر نخبة من "القيادات" التي تتحرك، وتتفاعل مع الواقع بهذه الصفة، على الرغم من أنها تمثل كيانات غير محسوسة.

- في المقابل تظهر بعض التيارات التي تضم أتباعاً كثر يتحركون بحسب أفكار وشعارات عامة، دون منهجية واضحة، مع افتقاد لعدد كاف من القيادات الوسيطة المؤثرة، والاكتفاء بقيادة رمزية لا تدير.

سادساً: التواجد:

أحد المجالات المهمة في "إدارة وجود" الكيان السلفي، هو تعميق تواجده داخل المجتمع في كافة المجالات، وبقدر نجاح الكيان في تحقيق مستويات مرتفعة من التواجد، بقدر ما يبلغ ما يمكن تسميته بـ"حد الانتشار الآمن" وهو الحد الذي يصعب معه أن تنجح أية جهود في حصار الكيان، أو تصفيته، أو تدميره.

هذا التواجد داخل المجتمع له مظاهر عديدة، مثل:
- الخارطة العددية - التواجد داخل النقابات والمؤسسات والهيئات - التواجد في أوساط منظمات المجتمع المدني- التواجد المؤسسي في مختلف المجالات الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية.

وتبقى الخارطة العددية هي مظهر التواجد المجتمعي الأهم، وما سواها يعتمد عليها بدرجة كبيرة، ولذلك سوف يتم التركيز عليها.

تسعى الجماعة الدعوية بمجرد نشأتها إلى تحقيق قوة عددية تمكنها من تطبيق منهجها وتحقيق أهدافها، ومن دون امتلاك هذه القوة والحفاظ عليها، فإن الجماعة سرعان ما تندثر وتتلاشى.

وقد أمر النبي ﷺ في السنة الأولى من الهجرة بإجراء تعداد سكاني، بعد المؤاخاة مباشرة، وكان الإحصاء للمسلمين فقط بحسب أمر رسول الله ﷺ: «اكتبوا لي من تلفظ بالإسلام من الناس» وقد أحدثت نتيجة الإحصاء تغيراً إستراتيجياً في رؤية المسلمين آنذاك.

فقد اكتشفوا أن تعداد المحاربين فقط يبلغ ١٥٠٠ مقاتل، فأطلق المسلمون تساؤل تعجب واستغراب: «نخاف ونحن ألف وخمسمئة؟!» لأنهم كانوا قبلاً لا ينامون إلا ومعهم السلاح خوفاً على أنفسهم، وكان رسول الله ﷺ يمنع خروجهم فرادى ليلاً حماية لهم من الغدر، لكن بعد هذا التعداد مباشرة، وبعد أن تأكد المسلمون من تواجدهم الراسخ في المدينة، بدأت السرايا والغزوات.

وهذا الإجراء الإحصائي يدخل ضمن الإجراءات التنظيمية في تطوير الدولة الناشئة.

ويمكن أن نفكك القوة العددية إلى عدد من المكونات، هي:

١- **عدد الأتباع**: أهم أهداف الدعوة زيادة عدد الأتباع، وهذا هو مؤشر الإيجابية والنجاح الأهم، وقد أشار إليه هرقل

عندما سأل أبا سفيان بن حرب عن أتباع النبي ﷺ، هل يزيدون أم ينقصون؟ فقال أبو سفيان: بل يزيدون، فقال هرقل: وكذلك الإيمان حتى يتم[1].

فعندما يتراجع أتباع الدعوة، أو يثبت العدد عند مستوى معين ويتوقف عنده، ويظل الحال هكذا سنوات متتالية، فإن ذلك يعني وجود خلل في عمل الجماعة.

٢- **ثبات الأتباع**: وقد أشار هرقل أيضاً إلى هذا المعنى، عندما سأل أبا سفيان: هل يرتد أحد سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه، فقال أبو سفيان: لا، فقال هرقل: وكذلك الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب لا يسخطه أحد.

وهذا المعنى وإن كان قد ورد في الانتقال من حالة الإيمان إلى الكفر، إلا أنه يمكن الاسترشاد به جزئيا للحكم على مستوى الثبات داخل الكيان السلفي..

والحقيقة أن هذا المؤشر لا يقل أهمية عن سابقه، فبعض الجماعات قد تكون لديها قدرة هائلة على اجتذاب الأعضاء الجدد، في حين أن قدرتها على الاحتفاظ بهم ليست على نفس المستوى، ومن ثم يظل العدد الإجمالي في حال ثبات نسبي،

---

(١) رواه البخاري.

بسبب التوازي بين قوة النشاط الدعوي، وضعف النشاط التربوي، ومع تساقط أعداد كثيرة على طريق الدعوة، يصعب على المتابع أن يرى وجوها ثابتة داخل الجماعة سنوات متتالية.

٣- الانتشار الديموغرافي: من الطبيعي أن تبدأ الجماعة نشاطها من مكان نشأتها، لكن بعد انقضاء سنوات على تأسيسها، فإن انحصارها جغرافياً يصبح مؤشراً على ضعف "التواجد" وعجز منهجية العمل، كذلك عندما ينحصر أتباع الجماعة في فئات مجتمعية محدودة، أو في فئات عمرية معينة، دون قدرة على التوسع داخل كافة شرائح المجتمع، فهذا أيضاً يعني أن وجود الجماعة ليس راسخاً.

٤- هناك مؤشرات أخرى تتعلق بالخارطة العددية، مثل: مستوى الارتباط- قابلية الحشد- معدلات تزايد المنتمين الجدد للكيان.

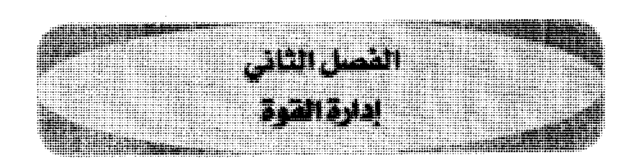
٥- **العبرة ليست بعدد المنتمين فقط؛ بل**: بالقدرة على تحريك هؤلاء بفعالية أكبر- القدرة على زيادة عدد القطاعات الشعبية المؤيدة للقوى السلفية من خلال تحريك المجموعات المنتمية.

إذاً الثقل لا يعبر عنه المنتمون فقط؛ لكن المؤيدون الفعليون والمحتملون أيضاً.

الفصل الثاني

إدارة القوة





"**القـوة**" من المصطلحات واسعة الانتشار في العلوم الاجتماعية؛ بل في كل مجالات الثقافة الإنسانية.

وقد وضع لها علماء الاجتماع عشرات التعريفات، التي تتراوح ما بين الاختصار والإطناب، فيعرفها بعض العلماء بأنها: "القدرة على إحداث أمر معين"، ويعرفها آخر بأنها "تأثير فرد أو جماعة بطريقة ما على سلوك الآخرين"، ويقول عالم الاجتماع "كارل فريدريك": إن التعريف الأفضل للقوة هو: "القدرة على إنشاء علاقة تبعية، فعند القول أن لإنسانٍ ما قوة سياسية تفوق قوى الآخرين؛ فهذا يعني أن الآخرين يتبعون نظام أفضلياته".

والقوة بهذا المعنى تتضمن القدرة على الاستمالة والنفوذ لدى الآخرين، فيرى فريدريك أنه بالاستخدام الماهر والذكي للقوة يمكن للطرف (أ) أن يجعل الطرف (ب) يفعل ما يريد دون قهر أو إرغام، بمعنى أنه يمكن تحويل القهر إلى اتفاق وتزامن، كنفوذ جماعات الضغط في المجتمعات المتحضرة.

إذاً الأقوياء في أي موقف اجتماعي، أو سياسي، أو اقتصادي، أو ثقافي هم الذين يفرضون إرادتهم وكلمتهم، ويسيرون الأمور كما يرونها وفقاً لمصالحهم الخاصة.

وطلبُ القوة أمرٌ يقره الشرع، بل يدعو إليه، فالله سبحانه وتعالى يقول في كتابه الكريم: ﴿**وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ**﴾ [**الأنفال**: ٦٠]. ويقول النبي ﷺ: "المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير"، وهذا الكلام ينطبق على الفرد، كما ينطبق على الجماعة.

عوداً إلى التعريفات، توجد لدينا (٣) اتجاهات لتعريف القوة في علم السياسة تحديداً، وهي:

الاتجاه الأول: يعرف القوة بأنها القدرة على التأثير في الآخرين.

الاتجاه الثاني: يعرف القوة بأنها المشاركة الفعالة في صنع القرارات المهمة في المجتمع.

الاتجـاه الثالث: يحاول أن يجمع بين الاتجاهين السابقين، فيعرف القوة بأنها "التحكم والسيطرة المباشرة، أو غير المباشرة لشخص معين، أو جماعة معينة على أوجه إثارة القضايا السياسية، أو عملية توزيع القيم في المجتمع، وما يترتب عليه من مقدرة على التأثير في الموقف في الاتجاه الذي يفضله صاحب القوة" .

التعريف الذي يقدمه الاتجاه الأخير، هو الأكثر ملاءمة لهذه الدراسة .

وهنا تجب ملاحظة الفرق بين "القدرة" و "القوة" .

" القدرة " هي معطى موضوعي، وهي الموارد المتاحة، أما " القوة " فهي الممارسة العملية لتوظيف موارد القوة .

النقطة الأكثر أهمية هي أن الانتقال من حال " القدرة " أي امتلاك الموارد، إلى حال " القوة " أي استخدام الموارد، يتطلب إرادة سياسية قوية، وبدون هذه الإرادة فإن النفوذ الذي تحوزه الجماعة بمجرد امتلاكها للقدرة، دون توظيفها، هو نفوذ ضئيل بالمقارنة مع ما يترتب على عملية توظيف موارد القوة .

من هذا المنطلق سوف ينقسم هذا الفصل إلى جزأين، يعالج الأول مسألة " إدارة القدرة " أي ما يتعلق بامتلاك موارد القوة، والجزء الثاني يعالج ـ" إدارة القوة " أي ما يتعلق بتوظيف الموارد .

الجزء الأول: إدارة القدرة:

يمكن تحديد مصادر قوة الكيانات السلفية بالاستعانة بالمحاور المشار إليها في الفصل الأول، حيث يتجمع لدينا خمسة مصادر، هي: القوة البشرية (كماً ونوعاً) - القوة الدينية - القوة الاقتصادية - القوة السياسية - القوة المؤسسية.

وقد استعرضنا بعض هذه المصادر سابقاً، ونستعرض في هذا الفصل مصدر "القوة السياسية".

قبل ذلك لابد من تناول قضية غاية في الأهمية، وهي: كيف نقيس قوة الكيان السلفي داخل المجتمع؟.

من القواعد المستقرة سياسياً، أن أي قوة سياسية - والكيانات السلفية مهما كان نشاطها، لها بعد سياسي - لا تنفك عن ممارسة ثلاثية الأوجه فيما يتعلق بالقوة، وهي: تجميع موارد القوة - الحفاظ على موارد القوة - حرمان الخصم من موارد قوته.

ولكي يقوم الكيان بهذه العملية على أكمل وجه، يجب أن يكتسب مهارة وخبرة في مجال: التجميع، الحفاظ، الحرمان.

لكن القيام بهذه المهام الثلاث، لا يمكن بدون توفر آلية قياس

دقيقة بواسطتها يتم التخطيط والمراجعة والتقويم لما يُكتسب ويُفتقد من موارد القوة.

والسلفيون بوجه عام يعانون من غياب أنموذج معياري يمكن استخدامه لتقدير، وقياس موارد قوتهم، فهم يجهلون عن أنفسهم أكثر مما يعرفون، يجهلون مدى: قوتهم، ضعفهم، معدلاتهم في أغلب المجالات، يجهلون عن تطورهم، وتقدمهم أو تأخرهم.. إلخ والمعلومات المتوفرة لديهم من ذلك لا تكفي بالنظر إلى ما تتطلبه المرحلة الحالية من طاقات هائلة، ومن تقديرات دقيقة في الوقت نفسه.

وهذه بعض الخطوط العامة التي يمكن الاسترشاد بها لعلاج إشكالية القياس عند الكيانات السلفية..

١- **اعتماد المؤشرات الكمية:** ساهم المذهب السلوكي في تدعيم عملية القياس في العلوم الاجتماعية، وفرض الاهتمام بالحصول على نتائج كمية، بالنظر إلى كونها أكثر دقة، وأقل احتمالاً في الخطأ، وقد ظهرت مقاييس علمية عديدة في كافة المجالات، وهي تعتمد على جمع عدد كبير من المؤشرات في مجال تخصصها، فظهرت طرق لقياس: قوة الدولة، الديمقراطية، التبعية، الدولة الفاشلة، القدرة التنافسية... إلخ.

تعتمد هذه المقاييس على تحويل المؤشرات المطلوبة إلى أرقام قابلة للتحليل والمقارنة.

الأمر نفسه يمكن تطبيقه مع الكيانات السلفية، عن طريق وضع مقياس شامل لكافة موارد القوة التي تجمعها وتملكها تلك الكيانات.

٢- التصنيف النوعي للمؤشرات:

يتم تقسيم المؤشرات بحسب موارد القوة الخمسة، وهنا يتسع المجال للإبداع من خلال محاولة حصر المؤشرات المعبرة عن كل مورد من موارد القوة، مع مراعاة قابلية القياس، فعلى سبيل المثال يمكن قياس القوة السياسية عن طريق: عدد الأحزاب الممثلة للكيان - عدد مقرات الأحزاب - عدد النواب - نسبة التصويت - معدل الحفاظ على نسبة التصويت وعدد النواب- عدد الموظفين في المناصب الإدارية العليا... إلخ.

يمكن قياس القوة الإعلامية عن طريق مؤشرات مثل: عدد وسائل الإعلام المملوكة موزعة نوعياً - نسبة المشاهدة أو التوزيع لكل وسيلة إعلامية- عدد العاملين في تلك الوسائل- قيمة الميزانية المخصصة للإعلام... إلخ.

٣- أسس مقارنة المعلومات:

لن تكتسب المعلومات الرقمية المستخلصة قيمة دلالية بدون أسس للمقارنة، ويمكن هنا استخدام عدة طرق، مثل، المقارنة الزمنية : حيث يتم مقارنة الرقم الدال على كل مؤشر في فترتين زمنيتين مختلفتين، فمثلاً، نقارن بين عدد أعضاء حزب سياسي في مدينة ما، حالياً، وعدد الأعضاء لنفس الحزب قبل عام، والفرق يعطي دلالة حول معدل التغير.

المقارنة التنافسية: وذلك بالمقارنة مع حزب آخر منافس، كأن يكون عدد أعضاء الحزب ألفين مثلاً، بينما عدد أعضاء الحزب المنافس ثلاثة آلاف في المدينة نفسها.

مقارنة الجزء من الكل: فنقارن مثلاً بين عدد أعضاء الحزب في تلك المدينة، وبين العدد الإجمالي لأعضاء الحزب.

مقارنة شاملة: وذلك باستخدام كل ما سبق.

وتتحدد طرق المقارنة الأنسب بحسب الغرض من تحديد هذه المؤشرات وقياسها.

٤- الرقم الموحد:

يمكن في حال الوصول إلى تحديد شامل للمؤشرات المطلوبة

لقياس موارد القوة الخمسة، أن يتم اختزالها في النهاية، في رقم واحد يعبر عن قوة الكيان السلفي بصورة إجمالية.

هذا المقياس لقوة الكيانات السلفية، يمكن استخدامه ليحقق فوائد متعددة، منها؛ وضع الخطط المستقبلية بصورة أكثر دقة اعتماداً على الأرقام المحددة، فيكون هدف الخطة تعظيم القوة من خلال ترقية هذه الأرقام بنسب معقولة بحسب إمكانات الكيان.

ومنها، استخدامها كأساس لتقويم العمل والخطط، وبيان أوجه القصور والنقص، سواء أفي التخطيط أم في التنفيذ.

ومنها، استخدامها كأساس لتقويم أداء العاملين بحسب قدرتهم على الإنجاز.

نستعرض الآن حال الكيانات السلفية فيما يتعلق بمورد "القوة السياسية" باعتباره مورداً جديداً لم تلتفت إليه القوى السلفية إلا بعد الثورة، وبعد اتخاذ أغلبها قراراً بالمشاركة السياسية من خلال تأسيس الأحزاب، والدخول في الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

السؤال الأكثر تعلقاً بموضوع الدراسة هو: هل تعد المشاركة السياسية إضافة جديدة لقوة الكيانات السلفية أم أنها خصمت من رصيد قوتهم؟

تعتمد الإجابة على هذا السؤال، على استعراض السلبيات والإيجابيات الناجمة عن هذه المشاركة، ثم الموازنة بينهما لتحديد الكفة الراجحة، ونبدأ بالسلبيات..

أولاً: سلبيات المشاركة السياسية:

يجب أن نفرق بين مجموعتين من السلبيات، المجموعة الأولى، هي السلبيات المتعلقة بالسلفيين من حيث كونهم منتمين إلى التيار السلفي، وهي سلبيات فكرية وتنظيمية وسلوكية، نتجت بالأساس عن الطبيعة الفطرية التلقائية للتدين ذي الطابع السلفي، فهو تدين لا يتوقف على جماعة أو دعوة بادئة، إذ يمكن حدوثه في أي زمان ومكان، عن الطريق الرجوع المباشر إلى الكتاب، والسنة، والمصادر الشارحة لهما.

هـذه التلقائية تُحـدِث فـي الـذهـنيـة السلفية نـوعـاً من الاستقلالية أو الانفرادية، بحيث يصعب معه التأطير الفكري أو التنظيمي.

كذلك نتجت هذه السلبيات عن بساطة الإطار التنظيمي للتيارات السلفية في فترة حكم مبارك، سواء بسبب التضييق، أم بسبب طبيعة الأهداف الموضوعة.

المجموعة الثانية من السلبيات، هي السلبيات الناتجة عن التحول والتمدد والتعقد، وهذه هي محل اهتمام الدراسة . .

فقد حدث تحول في : الرؤية، الهدف، الوسيلة . .

وهذا التحول أفرز تمدداً في المساحات والطاقات . .

وهذا التمدد أنتج تعقداً في العمل والإطار التنظيمي . .

ويمكن تصنيف هذه السلبيات بحسب إطارها الزمني إلى ثلاثة أنماط:

١- سلبيات عارضة:

هي السلبيات التي تنتج بصورة مباشرة عن التحولات والتمددات، وليست ناتجة عن قصور في التصور، أو الأداء، وعادة ما تكون سلبيات وقتية عارضة سرعان ما تزول.

من أمثلتها: الانقسامات بسبب تعدد مراكز الاجتهادات، وتمدد الإطار التنظيمي خارج الخط التاريخي التقليدي - الارتباك الإداري : القرارات المتعارضة، تضارب الاختصاصات.

٢- سلبيات قابلة للتغيير:

هي سلبيات تتعلق أيضاً بالتحول، أو التمدد، أو التعقد أو

القصور في الأداء؛ لكنها لا تزول بصورة تلقائية، وتحتاج إلى جهد إضافي مباشر لمعالجتها.

من أمثلتها: تطور الانقسامات إلى تيارات متعارضة متخالفة - ضعف الإطار التنظيمي والفكري - تأخر صياغة قواعد ثابتة تحكم العلاقة بين الدعوي والسياسي.

٣- سلبيات متوطنة:

سلبيات تنتج لأي من الأسباب الرئيسة السابقة؛ لكنها تستغرق وقتاً طويلاً لمعالجتها وتغييرها، وربما ظلت ملازمة للحركة.

من أمثلتها: تزايد حدة التعصب والخلط بينه وبين قوة الانتماء - نقص الكفاءة والكفاءات.

من المشكلات الرئيسة في هذا الصدد أن التأهيل والتدريب واكتساب الخبرة، عمليات تحتاج إلى سنوات طويلة حتى تتمكن الحركة من تكوين بصمتها الخاصة، وتعتمد على نفسها بصورة تامة في كافة المجالات، وحتى يحين ذلك لابد من المعاناة من جوانب سلبية متعددة.

ويمكن استخدام معايير سهلة نسبياً لمعرفة القرب، أو البعد من مستوى التأهل المطلوب، مثل:

- اختبار القدرة على تقديم مرشحين برلمانيين ذوي خبرة وكفاءة في كافة الدوائر الانتخابية . .

- القدرة على تشكيل حكومة بكامل وزاراتها، مع تقديم مرشحين ذوي كفاءة لشغل المناصب الإدارية العليا في الدولة .

ثانياً: إيجابيات المشاركة السياسية:

١- اختفاء ظاهرة " جماعة الحافلة " ، وهي الظاهرة التي تكاد تكون لصيقة بأغلب الكيانات السلفية في مرحلة ما قبل الثورة، وهذه التسمية مثال لحركة دخول الأعضاء وخروجهم من الكيان، فالحافلة لها بابان، باب للركوب، وآخر للنزول، وبحسب تلك الظاهرة، فإن فترة مكث عدد غير قليل من الأعضاء داخل الكيان – الحافلة – تتقلص بحيث إن عدد الداخلين يتقارب مع عدد الخارجين، فيبقى عدد الركاب ثابتاً دون تغيير تقريباً، والسبب المباشر أن الجماعة لا تملك غير تلك الحافلة، ومن ثم لكي يصعد جدد، لابد أن ينزل بعض القدامى .

وتحليل الظاهرة يُرجِع سببها إلى قصور الإطار التنظيمي والفكري عن استيعاب – أو تحقيق – تمدد إضافي في موارد الحركة البشرية وقدراتها وانتشارها .

لكن بعد الثورة، ومع المشاركة السياسية الواسعة لأغلب التيارات السلفية، فقد تعددت المجالات، وتمددت المساحات، وصار هناك متسعاً لمزيد من الركاب للصعود، والمكث دون حاجة لنزول أحد في المستقبل.

٢- فتح المجال أمام الكيانات المشاركة في السياسية، للتطور المفتوح غير المقيد، وتحقيق معدلات متزايدة من النمو وتحصيل أسباب القوة، وكذلك تحقيق مستوى متقدم من التعقد الذي يؤدي إلى تماسك الجماعة وصلابتها، وزيادة قدرتها على تحقيق أهدافها.

٣- يكتسب الكيان السلفي من خلال مشاركته في العملية السياسية، قوة سياسية تمكنه من حماية الدعوة، والمنهج السلفي، خاصة بعد فترة القمع، والحصار في عهد المخلوع، تتجلى هذه القوة في تمرير بعض القوانين، وتغيير بعض العوائق القديمة، وشغل مناصب مهمة تتعلق بالمجال الديني، والحيلولة دون تدهور الحال الدينية للمجتمع.

٤- إيجاد معادلة توازن مع جماعة الإخوان المسلمين تعمل من خلال اختلاف التنوع بينهما على استيعاب، واحتواء جزء كبير من الضغوط الداخلية، والخارجية على القوى الإسلامية.

فالوجود السلفي يُظهر الإخوان في صورة "المعتدلين" أمام الضغوط الخارجية، بينما في الداخل يمكن أن تتلقف الأحزاب السلفية نسبة كبيرة من الأصوات التي ربما تبتعد عن التصويت لحزب الحرية والعدالة بسبب اعتراضهم على آلية الحكم، فبدلاً من ذهاب هذه الأصوات لأحزاب علمانية، يمكن أن تستوعبها الأحزاب السلفية.

٥- المشاركة في تحدي: الأنموذج الإسلامي المعاصر للحكم.

يوجد قصور في بناء مشروع، أو أنموذج إسلامي يكون قادراً على البدء من الواقع كما هو، وليس البدء من نقطة مثالية متوهمة، وهذه سلبية تقع فيها حركات إسلامية كثيرة، حيث تغرق أدبياتها، وممارساتها في الفجوة ما بين الواقع وما بين مثالية الأنموذج المطروح، فبعض النماذج تطرح نفسها من نقطة بعيدة جداً عن الواقع لتقترب من الأنموذج الإسلامي الكامل، وبعضها يقترب من الواقع مبتعداً عن الأنموذج الإسلامي - تركيا كمثال - .

وتوسط البدء هنا مطلوب، والكيانات السلفية يمكن أن تلعب دوراً حقيقياً في هذا المجال في حال تمكنت من تكوين أطرها الثلاث، وترقية إمكاناتها السياسية في المرحلة القادمة.

الجزء الثاني: إدارة القوة:

لا تكتسب مصادر القوة وزنا أو قيمة حقيقية بمجرد امتلاكها، مهما تعددت، وإنما يرتبط الوزن والتأثير بتحويل هذه المصادر إلى طاقة فعالة منتجة ومسيطرة، وهذا هو الفرق بين "القدرة" وبين "القوة" كما مر سابقاً.

هذا التحويل يتطلب إرادة قوية منجزة، فليس كل أحد، وليس كل كيان بإمكانه أن يحقق هذه الخطوة بطريقة إيجابية.

فلكل إنسان أو كيان، مساران، إرادي ولا إرادي، لو ترك الإنسان نفسه هملاً بلا تفكير، أو تدبير؛ لاعتراه الكسل والخمول، وتحول إلى كائن هامشي، وتجنُب هذا المصير يتطلب إرادة قوية تنتقل من المسار اللا إرادي، ولو ألقينا جسماً من أعلى لسقط نحو الأرض في حركة لا إرادية بفعل الجاذبية، ولو توقف محرك السيارة عن العمل، فإن السيارة ستظل سائرة للأمام لا إرادياً فترة من الوقت.

كذلك فإن للتنظيمات مساراتها اللا إرادية ما بين الإدارات الثلاث، فلو ضعفت الإرادة القيادية للتنظيم، سيندفع في حركة لا إرادية ما بين إدارة الوجود، وإدارة القدرة، في مسار دائري منعزل عن الأهداف نسبياً أو كلياً، حيث تُجمّع موارد

القوة ثم توظف في اتجاهين: جمع المزيد من الموارد - الحفاظ على الموارد المكتسبة.

وهكذا في حركة لا تتوقف؛ لتتحول الوسيلة إلى غاية مع مرور الوقت، ويصبح الكيان عاجزاً عن الفعل الحقيقي في مجال "إدارة الأهداف" بما يتناسب مع ما يمتلكه من قدرة متنامية.

في المقابل فإن "المسار الإرادي" ما بين الإدارات الثلاث في حركة لولبية تبدأ من "الوجود"، ثم "إدارة القدرة"، ثم "إدارة القوة"، ثم يتفرع "توظيف القوة" إلى اتجاهين: اتجاه يخصص لتجميع موارد جديدة والحفاظ على القديم منها، واتجاه يخصص لـ "إدارة الأهداف".

العمل الإسلامي السلفي قبل الثورة تركز غالياً في "المسار اللا إرادي"، لأسباب ذُكِرت سابقاً، وفي العقد الأخير من حكم المخلوع، بات من الصعب توظيف القوة في جمع موارد جديدة، فضاق المسار أكثر ليصبح محصوراً ما بين إدارة الوجود، وتوظيف القوة المتاحة للحفاظ على الوجود.

بعد الثورة، كان المتوقع أن يحدث انقلاب كامل في هذه المسارات، لكن ما حدث كان مجرد تغير جزئي.

التغير الذي حصل، تمثل في انتعاش بعض الموارد، وأبرزها مورد "القوة السياسية" الذي تحول إلى مورد متضخم طغى على الاهتمام بالموارد الأخرى؛ التي تحولت مع الوقت لخدمة هذا المورد ودعمه، وكان ملاحظاً في هذا السياق أنه حتى الأهداف المحدودة التي وُظِّفت "القوة السياسية" من أجل تحقيقها، كان يعاد توجيهها لتغذية "الوجود" بدلاً من دورانها في فلك "إدارة الأهداف الكبرى".

على سبيل المثال، بعض المكاسب السياسية التي أحرزتها بعض الكيانات من المشاركة البرلمانية، تم توظيفها إعلامياً بقوة لتخدم مكانة الكيان و "وجوده" بالمعنى الاصطلاحي، ولم ترتبط بمنظومة الأهداف الكبرى للكيان نفسه، إما لافتقاد الرؤية، وإما تحت تأثير المسار اللا إرادي.

وقد يطرح البعض تساؤلاً حول الأثر الذي يمكن ملاحظته وتلمسه، والذي يفرق بين توظيف القوة لخدمة "الوجود" أو توظيفها لخدمة "الأهداف".. ما الفرق بين الحالتين؟

الفرق الأساسي يتمثل في الحركة..

فالتوظيف من أجل "الوجود" يتعلق بوضعية ساكنة نسبياً، فهو يؤدي إلى نمو الكيان وتمدده، لكن دون أن يتحرك الكيان

بذاته ليعيد تموضعه داخل المجتمع، فهو يؤثر من خلال التمدد الطبيعي لوجوده، لمؤسساته، لأفراده، لتنظيمه، دون أن يقوم بحركة إضافية داخل المجتمع، وبحسب هذا الوضع فإن تأثير الكيان يتركز على الشرائح المجتمعية التي تحتك به بصورة مباشرة من خلال مظاهر تواجده.

بينما التوظيف من أجل "الأهداف"، يتعلق بوضعية متحركة، فهو يؤدي - مجازاً - إلى انتقال الكيان داخل المجتمع، ويظهر فيه الاختراق والتواصل، كما أنه يمارس تأثيره على المجتمع من خلال نموه وتمدده، ومن خلال حركته وانتقاله أيضاً، وبذلك تتسع حدود تأثيره لتشمل عدداً أكبر من شرائح المجتمع، حتى من الذين لا يتواصلون مباشرة مع مظاهر تواجده.

الفرق بين الحالتين باختصار، كالفرق بين التجارة والصدقة، فالتاجر ينتظر مقابلاً يعود عليه من السلعة التي يقدمها، بينما المتصدق يقدم ما لديه ولا ينتظر مقابلاً، هكذا يتضح بدقة الفارق بين الحركة من أجل "الأهداف" والحركة من أجل "الوجود".

وهذا التشبيه بغرض التحليل فقط، ولا يقصد منه التقويم، فكلا المسلكين مطلوبان من الكيان السلفي، لكن الفرق يكمن في نسبة كل منهما.

على صعيد الدفع بالكيان السلفي للتحول بدرجة أكبر من حال "التموضع حول الوجود" إلى حال "التمركز حول الأهداف" نلاحظ ثلاثة ظواهر تمارس دوراً تعويقياً للكيان عن إتمام هذا التحول، وهي كما يلي:

١- المبالغة في تقدير الخطر:

من أهم عوائق توظيف القوة من أجل تحقيق الأهداف الكبرى، هو التقدير المبالغ فيه لموارد الخطر، وذلك برفع احتمالية حدوثها، أو بالمبالغة في شدة تأثيرها. وهنا نلحظ أربع ثنائيات تعرض أربع مخاطر مرتبطة بأربعة سمات وجودية – أي متعلقة بـ "إدارة الوجود" – .

الأمان – الصدام / التمايز – الذوبان/ الاستقلالية – التبعية/ التوحد – التعدد.

فإدارة الوجود تدعم حال : الأمان، التمايز، الاستقلالية، التوحد.

لكن توظيف القوة من أجل تحقيق الأهداف، يدفع للانتقال من هذه الحالات الساكنة الآمنة إلى المخاطرة بفقدها وصولاً إلى : الصدام، الذوبان، التبعية، التعدد.

الوضع المثالي هو التوقف عند نقطة في وسط المنحنى، بحيث نجمع ما بين الحركة، الأمان، التمايز، الاستقلالية، التوحد.

نتيجة الخشية من الانزلاق إلى الخطر، يتخذ بعض القيادات قراراً بعدم المغامرة بـ"الكيان" حتى لا يفقد سمات وجوده، حتى لو نتج عن هذه المغامرة تراجع إنجازاته على صعيد تحقيق الأهداف الكبرى، بدلاً من ذلك يُكتفى بأهداف جزئية، مع تحويل "الوجود" نفسه إلى هدف أكبر.

هذه الظاهرة - المبالغة في تقدير الخطر - ظاهرة طبيعية، وهي تنتج أساساً بفعل التراكم الثقافي في مرحلة القمع، ويُفترض نظرياً أن يتم التخلص من تبعات هذه الثقافة تدريجياً، لكن قد يحدث أحياناً أن تبقى رواسبها لتشكل عائقاً دون تدفق وحيوية أداء الكيان السلفي، ويظهر ذلك جلياً في جوانب عملية مثل: صعوبة اتخاذ القرار لمواجهة المواقف الطارئة - المبالغة في توقع الخطر برفع احتمالية حدوثه استناداً على حال الخوف وليس إلى مؤشرات حقيقية - اتخاذ إجراءات وقائية ضد المخاطر مبكراً، وبصورة قد تؤدي أحياناً إلى خسائر ربما تفوق الخسائر المتوقعة من الخطر نفسه، الذي قد لا يقع أصلاً.

الحل للخروج من هذه المعضلة، هو التحرك- والتدرب- تدريجياً للخروج إلى "نقطة الوسط" على المنحنى، مع استحضار أن الظرف الحالي يدعم، ويسمح بتعويض أي خسائر قد يتعرض لها الكيان.

ولنا في قصة غلام الأخدود عبرة، فهو في مرحلة معينة، وعندما ارتبط في ذهنه، وشعوره أن بلوغ الهدف الأكبر يتطلب التضحية بنفسه تضحية تامة، قام بذلك دون أدنى تردد، فالأصل أن الكيان الدعوي تأسس لتحقيق أهداف كبرى تتعلق بالمجتمع الدعوي المستهدف، ولم يتأسس ليصبح هو بذاته "المجتمع المسلم" الذي يجب الحفاظ عليه مهما كان الثمن.

٢- ضعف التخطيط الجمعي:

في مرحلة ما قبل الثورة اعتادت التيارات الإسلامية على التخطيط الجزئي الذي يوظف قدراً محدوداً من الطاقات المتاحة في آن واحد، فلم يكن المناخ السياسي الضيق يسمح بتنفيذ مهام تتطلب استخدام الطاقة الإجمالية للكيان الإسلامي بصورة متزامنة، وبالنسبة إلى السلفيين، كان مجرد الارتباط الجماعي عبر المحافظات يعد مشكلة كبرى تستوجب التحقيق والعقاب والحصار، وتعد " الدعوة السلفية" من أبرز الكيانات الكبيرة التي تعرضت لهذا الحصار الجغرافي في عهد مبارك.

بعد الثورة لم يعد هناك عائق أمام هذا النوع من التخطيط، وقد نفذت بالفعل بعض المهام التي تستند على التخطيط الجمعي، وأبرز مثال على ذلك: المليونيات الحاشدة.

لكن على الرغم من ذلك، لا تزال ثقافة التوظيف الجزئي للطاقات هي الأكثر حضوراً، ويتضح المعنى المقصود بـ "التخطيط الجمعي" من خلال هذا المثال:

إذا كان الكيان يضم - مثلاً - مئة عضو، فإن التخطيط يجب أن يشمل في بعض جوانبه كيفية الاستفادة من المئة عضو بصورة جماعية، وليس بصورة فردية، فهناك مهام يمكن أن ينفذها شخص واحد، أو مجموعة أشخاص: خمسة أو عشرة أو خمسين، وهناك أيضاً مهام تحتاج في تنفيذها إلى المئة شخص كلهم، وعادة ما تكون هذه المهام ذات مردود أكبر في حجمها، وزمن تأثيرها.

الاتجاه الغالب عند الكيانات السلفية، هو تنفيذ المهام الصغرى والمتوسطة، وفي حالات نادرة يتم توظيف القوة العددية الكاملة في مهمة واحدة، عدا المليونيات كما ذكرت.

يحدث أيضاً أن عدد أعضاء الكيان لو زاد مثلاً ليصبح ألفاً، فإن قدرة ونوعية التخطيط تبقى كما هي قاصرة عن استيعاب الزيادة الحاصلة، إلا بالطريقة نفسها، يعني تمديد المهام الصغرى والمتوسطة، دون المهام الكبرى.

من أمثلة المهام الكبرى التي يمكن تنفيذها باستغلال القوة العددية الكاملة للكيان :

الحملات الدعائية المنظمة بطريقة متزامنة - توحيد الخطاب الدعوي في توقيتات معينة - الفعاليات الاستعراضية التي تظهر تأثير الكيان وحجم انتشاره وقوة تنظيمه - تنفيذ استطلاعات الرأي استناداً إلى الانتشار الواسع، والتواجد الكثيف - تقديم خدمة إخبارية يومية شاملة اعتماداً على الانتشار الجغرافي الواسع.

هذه المهام وغيرها، بالإضافة إلى فوائدها المباشرة، فإنها تؤدي إلى تقوية التماسك الداخلي للكيان، وفتح آفاق جديدة للتواصل بين مكوناته، وكذا تفتح الباب لمزيد من المقترحات والأفكار حول التخطيط - التوظيف - الجمعي للطاقات.

٣- تضخيم السلبيات:

خروج التيارات السلفية إلى العلن بصورة مفاجئة وقوية وشاملة، جعلها مكشوفة تماماً لوسائل الإعلام، ومع كون الفئة المسيطرة على الإعلام تنتمي إلى فلول النظام المخلوع، مع توجه علماني واضح، فقد أدى ذلك إلى مزيد من "التحسس" و"الترقب" من قِبَل بعض الكيانات السلفية، خشية من

التعرض لانتقادات الإعلام وافتراءاته التي لا تتوقف، وأدى ذلك إلى مزيد من الحسابات، والتعقيدات قبل اتخاذ القرارات وتبني المواقف.

واقع الأمر أن هذه الملاحقة الإعلامية، ستظل عاملاً مصاحباً للكيانات الإسلامية بصورة عامة، والمبالغة في تقدير تأثيرها على الرأي العام ليست مستحبة، خاصة وأن هذا النمط من الأداء الإعلامي يكون تأثيره تصاعدياً وصولاً إلى حده الأعلى، ثم يبدأ بعدها -مع تكراره واعتياد الناس عليه- في فقدان تأثيره تدريجياً.

فالهجوم المتواصل، والسخرية اللاذعة، والأكاذيب المستمرة، عندما يتسع إطاراها الموضوعي والزمني، فإن ذلك يسمح بانتشار نوع من "الوعي المضاد" لدى شرائح متزايدة من المجتمع، وهذا الوعي لم يكن ليتكون، أو يتمدد إذا كان هذا الهجوم الإعلامي أقل في حجمه وأقصر في إطاره الزمني.

أضف إلى ذلك، أنه لا يمكن حصر المجموعات السلفية، أو الناشطين والدعاة السلفيين المستقلين، أو حتى السيطرة عليهم، وهذا يعني توقع استمرار ظهور الشخصيات المزعجة إعلامياً، والتي يتلقفها إعلام الفلول ليبرزها كأنموذج يعبر عن كل السلفيين، فماذا يمكن فعله لمواجهة ظاهرة كهذه؟.

لا حل إلا بتخفيف جرعة التحسس والقيام بحملات إعلامية مضادة تفضح هذا الإعلام وأساليبه، كما تسعى لإسقاط قاعدة "الجزء ينطبق على الكل" من الشعور العام، وتبرز التمايز بين التيارات الإسلامية بصفة عامة، ثم بين التيارات السلفية على الأخص.

المهم أنه لا داع لكي ننطلق في تحركاتنا من فرضية أن السلفيين لا يخطئون، وأن خطأ بعضهم يستدعي التوقف والتأمل، والمراجعة، والمراقبة، والتبرؤ. . . إلخ.

الأمر أبسط من ذلك، والأيام تُنسي، وذاكرة الرأي العام لا تحتفظ بالمعلومات تحت الطلب، وغالباً ما يمحو بعضها بعضاً، والعبرة بالخواتيم.

القيادة من أجل تحقيق الأهداف:

في بعض الحالات تكون الطاقات المتاحة أمام الكيان السلفي لا تسمح له بالقيام بدور مؤثر، أو قيادي على صعيد إدارة الأهداف.

في هذه الحال توجد (٣) بدائل لتعظيم الدور القيادي للكيان السلفي، بما يفوق قدراته الواقعية، وهي:

١- الرمز القائد:

يمكن للكيان السلفي أن يجهد، ويبذل طاقته في تقديم رموز قيادية للمجتمع، سواء أفي الجانب السياسي أم في الديني، وصناعة الرموز عملية معقدة تتطلب قدراً كبيراً من التخطيط، وإعادة توزيع - وتركيز - الموارد، لكنها تثمر نتائج فعالة عند نجاحها، فالقوة الرمزية القيادية، تضيف إلى رصيد القوة للكيان، كما أنها تمنحه تأثيراً واسعاً في مجال إدارة الأهداف.

فتوى واحدة أو موقف سياسي يتخذه الرمز، يمكن أن يدفع بالمشهد السياسي كله إلى الأمام، فضلاً عن تحريك الكيان السلفي الذي ينتمي إليه نحو تحقيق المزيد من الأهداف الجزئية.

٢- الفكر القائد:

يوجد لدى قطاع عريض من السلفيين افتقارٌ واضح لرؤى كاملة متكاملة، وتصورات شاملة عن الواقع بكل متغيراته، وعن المستقبل بكل احتمالاته، وعن الماضي بكل خبراته، هناك فراغات كثيرة في الأبنية الفكرية للكيانات السلفية، والكيان الذي ينجح في سد هذه الثغرات، فيقوم بطرح اجتهادات معتبرة في هذا الشأن، سوف يحتل موقعاً قيادياً بنتاجه الفكري، وسيساهم في تقريب الكيانات من أهدافها؛ لأنه في كثير من الأحيان تكون العقبة الرئيسة أمام تحرك الكيانات السلفية إلى أهدافها هو "ضعف الإطار الفكري" الذي يرسم تصوراً واضحاً للحركة في حدود الإطار الشرعي، وهذا التقلص الفكري، يؤدي: إما إلى تقلص الإطار التنظيمي، وإما إلى انطلاق الكيان في "حركة بدون رؤية" . . وكلاهما يبعده عن أهدافه التي ربما لم تتبلور أساساً.

٣- العمل القائد:

تعتمد فكرة القيادة هنا على مفهوم "المبادرة" أو "الحركة في الفراغ"، بمعنى طرح فكرة عمل ما، أو موقف، أو قرار، أو تحرك، أو وساطة، أو مبادرة سياسية، مع تنفيذها والاضطلاع

بها، من أجل المساهمة في حل صراع سياسي، أو لتخفيف ضغوط، أو دعم جهود، أو تقريب مختلفين، أو تنقية صفوف، أو للتأثير في الرأي العام، أو للتواصل مع الجماهير. . . إلخ.

هذا "العمل القائد" يحقق للكيان عدة فوائد، منها:

- اكتسابه قوة إضافية - وحضوراً مؤثراً من خلال المبادرة الفعالة - تحقيق تقدم إيجابي على صعيد تحقيق الأهداف.

الفصل الثالث
إدارة الأهداف



الفصل الثالث
إدارة الأهداف

الأهداف التي يسعى الكيان السلفي لتحقيقها، هي أبرز ما يميزه ويعبر عن هويته، وهي الغرض الأساس من وجود الكيان الإسلامي السلفي أصلاً، وبدون "إدارة الأهداف" فإن الكيان يفقد قيمته، ومسوغ وجوده، كما يفقد المعيار الأهم لتقويم أدائه وإنجازاته، فتحقيق الأهداف هو المهمة التي من أجلها يسعى الكيان؛ لامتلاك القوة ويحتفظ بها، وإذا لم تنته دورة القوة داخل الكيان بتوظيفها من أجل تحقيق أهدافه، فلماذا يجمعها إذاً؟

والأهداف ترتبط بالإستراتيجية، وهذا يقودنا إلى خطوات ثلاث متتابعة وصولاً إلى تحديد تفصيلي لمنظومة الأهداف المتعلقة بالكيان، وآلية تنفيذها، وهي:

الرؤية الإستراتيجية - الواقع الإستراتيجي - منظومة الأهداف.

لو استخدمنا هذه الخطوات في التعرف على مستوى "إدارة الأهداف" لدى الكيانات السلفية في مرحلة ما قبل الثورة، يمكن القول: إن الظروف التي واكبت نشأة أغلب تلك الكيانات، بالإضافة إلى ضعف الاعتناء بالثقافة الإدارية في تلك المرحلة- النشأة- ثم سياسات التضييق المتبعة، كل ذلك أدى إلى تراجع الاهتمام بالتخطيط الإستراتيجي العلمي للعمل الإسلامي السلفي، وبالتالي انعكس ذلك على منظومة الأهداف والإستراتيجية المتبعة في تحقيقها.

تمثلت أهم السلبيات المتعلقة بهذا الجانب في: انحصار الاهتمام في بلورة الأهداف العامة الكلية - ضعف الترابط بين الواقع وبين الأهداف الكلية - غياب مفهوم التدرج التراكمي، بدلاً من ذلك تُركت الأعمال الدعوية؛ لتنمو بطريقة تلقائية بحسب القيود التي يفرضها النظام - قصور الوسائل العملية المتبعة في تحقيق الأهداف، بسبب غموض الأهداف المرحلية والجزئية.

في مرحلة ما بعد الثورة، تزايد اهتمام كثير من الكيانات السلفية بتنمية الثقافة الإدارية، وبدا واضحاً رغبة تلك الكيانات في إعادة النظر في رؤاها الإستراتيجية وأهدافها؛ غير أنها ما تزال تفتقد إلى الطرح المتكامل الذي ينطلق من تقدير دقيق للإمكانات المتاحة، والمتوقعة، والبناء عليها في تحديد منظومة الأهداف وطرق تحقيقها.

أولاً: الرؤية الإستراتيجية:

يبدأ التخطيط الإستراتيجي بوضع رؤية إستراتيجية للكيان، هذه الرؤية لابد أن تجيب عن أسئلة تتعلق بـ: مجال العمل والاهتمام - المهمة التي يضطلع بها الكيان - منظومة القوة التي يعتمد عليها في تنفيذ مهمته - الإستراتيجية المتبعة في ذلك - القيم التي ينطلق منها في ممارساته.

تعبر الرؤية عن قناعات الكيان ومعتقدات قادته وأفراده، كما يجب أن تتساوق - إجمالاً - مع هوية المجتمع وثقافته العامة، وثوابته وتقاليده، وتتضمن الرؤية كذلك طموحات القادة، والأفراد، وتطلعاتهم.

ويُراعى في صياغة الرؤية الإستراتيجية، أن تتصف بالثبات النسبي؛ لأنها ستكون المنطلق والأساس لممارسات الكيان وأدائه، ومراحل العمل، وخطواته، فيجب أن تكون مساحة التعديل، أو التبديل فيها محدودة مستقبلاً.

ثانياً: الواقع الإستراتيجي:

يحتاج الكيان السلفي إلى "رفع واقعه الإستراتيجي"؛ لتحديد موقعه بدقة، ونقاط ضعفه، وقوته؛ وذلك ليتم بناء منظومة الأهداف بصورة أكثر ملاءمة وواقعية.

الأنموذج الأكثر انتشاراً لرفع الواقع الإستراتيجي هو ما يعرف بـــ" أنموذج SWOT" وهو يتضمن أربع عناصر أساسية، تتعلق بالواقع الداخلي، ثم بالواقع الخارجي، وهي:

١- **نقاط القوة:** ويقصد بها عناصر القوة التي يمتلكها الكيان، والمتمثلة في المحاور الخمسة التي سبق عرضها؛ إذ يحتاج قادة الكيان إلى تحديد دقيق لمستوى هذه العناصر، وإمكانات تطويرها مستقبلاً، وهنا ينبغي التنبه إلى أن التقدير يجب ألَّا يكون لحظياً، أي يعتمد فقط على الموجود في اللحظة الآنية؛ بل لابد من تلمس المنحنى المستقبلي لهذه الموارد، هل هي تتجه نحو النمو، أم أنه يتوقع تراجعها؟ لأنه في حال التراجع سوف يتحول العنصر المحتمل تراجعه من نقطة قوة إلى نقطة ضعف.

ويجب التأكيد من جديد على أهمية امتلاك الكيان السلفي لمنهجية علمية تعينه على قياس موارد قوته؛ لأن كل ما يتعلق

بالتخطيط، والإستراتيجية، والأهـداف، يُفترض أن يستند على قياس دقيق لنقاط القوة والضعف.

٢- **نقاط الضعف:** ويقصد بها تحديد جوانب القصور في منظومة المحاور الخمسة السابقة، وإمكانات التعديل؛ أو التطوير المستقبلية، ومنحنى التغير في قيم موارد القوة لمعرفة ما قد يتراجع منها.

فقد يكتشف الكيان أن ضعفه يتركز في محدودية الانتشار الجغرافي، أو في قصور الكفاءات التنظيمية، أو في قصور الكفاءات العلمية، أو في العجز عن تنمية المشاركة السياسية، وربما يكون الضعف في مستوى التماسك الداخلي، أو في قلة عدد المؤسسات التابعة، أو في غير ذلك.

٣- **الفرص المتاحة:** وتتحدد من خلال القراءة الصحيحة للواقع الخارجي، وتقدير نقاط ضعف الخصوم، ومساحات العمل المتاحة، وطرق تجاوز العقبات والموانع والقيود.

وأهمية هذا العنصر تكمن في كونه السبيل لتحديد مسارات التحرك المستقبلية، والتي سوف تنبني عليها منظومة الأهداف الجزئية وخطط تنفيذها.

وفي بعض الأحيان تؤدي القراءة الخاطئة للفرص المتاحة إلى تورط بعض الكيانات السلفية في مجالات لا تصلح لها، أو تُبَكِّر في اقتحام مجال يتطلب إعداداً مسبقاً، كالمبادرة إلى تأسيس حزب سياسي قبل الأوان، أو الدفع بالحزب الوليد إلى خضم المنافسة السياسية دون توفر قاعدة حزبية قوية، وعلى العكس من ذلك، قد يتأنى حزب جديد حتى يتأهب مستقبلاً، فيترك من أجل ذلك فرصاً انتخابية غالية عززها الصراع السياسي.

وربما تدفع القراءة الخاطئة إلى إهمال مجال لا يترك - على سبيل المثال - أدى الإقبال الكثيف من قبل الكيانات السلفية على تأسيس الأحزاب، وتفعيل المشاركات السياسية، إلى ترك فراغات واسعة في العمل الدعوي، وهذه فرصة كبيرة لمن يريد التميز والانفراد بالعمل في هذا المجال.

الخلاصة أن قراءة الواقع لتحديد الفرص المتاحة، تحتاج إلى بصيرة، وحسن إدراك، وثقافة سياسية واسعة؛ لأن الواقع متغير ومتقلب، ولا يصلح في التعامل معه اتخاذ مواقف ثابتة على الدوام؛ لأن ذلك قد يفوت فرصاً يصعب تعويضها لاحقاً، فلابد من تحديث المواقف بصورة دورية؛ بل يومية لو أمكن.

والفرصة الأعظم المتاحة أمام الكيانات السلفية حالياً، هي ما سبق الإشارة إليه في الفصل الأول، أي ما يتعلق بدورة الانفتاح التي تمر بها مصر حالياً، والتي يتحتم استغلالها إلى أقصى درجة ممكنة.

٤- **التحديات الخارجية:** وتشمل المخاطر المتوقعة، سواء أفي البيئة السياسية المصرية أم من خارج مصر. وتتنوع التحديات التي تواجه الكيان السلفي، ما بين تحديات عامة يتشارك فيها مع بقية الكيانات السلفية والإسلامية عموماً، وبين تحديات خاصة تتعلق بكل كيان تحديداً.

فمن أمثلة التحديات العامة، الخطر الذي تمثله القوى السياسية المناوئة-العلمانية-، والضبابية المحيطة بخطوات الخروج من المرحلة الانتقالية وصولاً إلى مرحلة رسوخ النظام الجديد، كما تواجه الكيانات السلفية تحدياً يتمثل في الترقب الخارجي الرافض؛ لاقتراب القوى السلفية من مراكز الحكم في مصر، كذلك يمثل التحدي الإعلامي محوراً مهماً بسبب تأثيراته السلبية على النشاط السلفي بصفة عامة، أيضاً يُعد رموز النظام السابق من أهم مصادر الخطر التي تتهدد الكيانات السلفية خاصة العناصر المنتمية إلى جهاز أمن الدولة المنحل،

والتي تتحرك في إطار الدولة العميقة لإعادة المكتسبات التي فقدوها، وهؤلاء لا يقبلون بمناخ الحرية المتاح أمام الحركات الإسلامية.

ومن أمثلة التحديات الخاصة بكل كيان: اضطراب العلاقات مع الكيانات الإسلامية الأخرى- الانزلاق إلى صراعات مع كيان إسلامي منافس، خاصة في المجال السياسي- صعوبة الانتشار الجغرافي مع تعدد البدائل الإسلامية - تعدد خيارات التحالف أو الاندماج أو التنسيق مع قوى أو كيانات أخرى - تتابع المستجدات على الساحة، والحاجة إلى بلورة مواقف واضحة بصورة مستمرة، وبما يحقق بروزاً قوياً للكيان، وحفاظاً على مكانته الشعبية.

ثالثاً: منظومة الأهداف:

تنطلق أهـداف الحركـة السلفية مـن هويتها ومرجعيتها الإسلامية، وتتحدد بحسب رؤيتها الإستراتيجية، وبالتناسب مع موارد القوة التي تملكها، والظروف التي تعمل في محيطها.

ويجـب ملاحـظة أن الأهـداف النـهائية - أو العـامة أو المفتوحة - لأي حركة إسلامية والمتمثلة في: إقامة الحكم الإسلامي، أو تعبيد الناس لربهم، أو إقامة دولة إسلامية، هي أهداف "فوق إستراتيجية" متفق عليها، وإنما يبدأ التخطيط من المستوى التالي من الأهـداف، التي تعبر عن هذه "الأهـداف النهائية" وتُعد ترجمة عملية لها.

وبصفة عامة، فإن الأهداف التي يدرجها الكيان السلفي في منظومته الإستراتيجية، ويسعى إلى تحقيقها، يجب أن تتصف بعدة مواصفات قياسية؛ لتكون أهدافاً صحيحة، وهي:

١- **أن تكون محددة:** فلا يصلح استخدام هدف هلامي مائع، أو متداخل مع أهداف أخرى، أو لا يكون قابلاً للتأكد من تحققه بسهولة.

٢- **أن تكون قابلة للقياس:** قدر الإمكان، حتى يمكن متابعتها وتقديرها وتقسيمها، والتحقق من تطورها، ولا

يشترط أن يكون الهدف نفسه قابلاً للقياس بالضرورة؛ بل يمكن أن تتوفر له مؤشرات قابلة للقياس، على أن تكون معبرة عنه بدقة وموضوعية.

- على سبيل المثال - إذا كان الهدف هو المساهمة في إيجاد بيئة إسلامية توافقية، فإنه يمكن قياس تحقيق هذا الهدف من خلال استخدام مؤشرات مثل: عدد الخلافات الناشبة بين الكيانات الإسلامية في دورة زمنية محددة - عدد المرات التي تدخل فيها الكيان لنزع فتيل الخلاف - نسبة النجاح في دور الوساطة البينية.. وهكذا.

٣- **أن تكون مقبولة:** من حيث توافقها مع الأطر الثلاث: الشرعية، الفكرية، التنظيمية.. فلا تتعارض مع أحدها.

٤- **أن تكون واقعية:** بأن تتوافق الطموحات مع الإمكانات مع المعوقات، فلا يمكن الاعتراف بهدف يتجاوز حدود الإمكانات بصورة مبالغ فيها، أو هدف يتجاوز حدود الزمان والمكان، كأن تخطط حركة سلفية ناشئة محدودة الإمكانات لكي تتولى الحكم في خلال ثلاث سنوات مثلاً، والعبرة هنا بالتناسب ما بين الإمكانات والأهداف والإطار الزمني، ومع حجم العقبات في الطريق.

٥- **أن تكون محددة زمنياً**؛ فالهدف الذي لا توضع له بداية ونهاية معروفة ومقدرة، لا يصلح التعويل عليه في بناء الإستراتيجية، وقد وقع كثير من التيارات السلفية في مأزق الأهداف المفتوحة زمنياً، التي لا يمكن القياس عليها، ولا تحديد مستوى التقدم، أو التأخر في تنفيذها، وهو ما تسبب في إصابة كثير من المنتمين لها بالإحباط، واليأس، والارتباكات الفكرية؛ بسبب العجز عن تحقيق المستوى المأمول على الرغم من مرور سنوات.

من السمات الواجب توفرها في منظومة الأهداف هو اشتمالها على مختلف المجالات التي يعمل الكيان في حدودها، وبصورة متوازنة تتوافق وتتسق مع الرؤية الإستراتيجية، والإمكانات المتاحة.

وإذا كنا نفصل ما بين "إدارة الوجود" و "إدارة القوة" و "إدارة الأهداف"، فإن الأهداف التي نتحدث عنها في هذا الفصل هي خارج نطاق الأهداف المتعلقة بتجميع، أو تنمية موارد القوة التي يملكها الكيان، فهي أهداف تتعلق بالمحيط الخارجي، **ويمكن صياغتها في المجالات التالية:**

أهداف دعوية – أهداف دينية– أهداف اقتصادية – أهداف مجتمعية– أهداف سياسية.

ويتم تقسيم كل مجموعة من الأهداف النوعية إلى (٣) مستويات:

١- أهداف إستراتيجية : يستغرق تنفيذها من ٥-١٠ سنوات .

٢- أهداف تكتيكية : يستغرق تنفيذها من ٣-٥ سنوات .

٣- أهداف تنفيذية : يستغرق تنفيذها من ١-٣ سنوات .

ونضرب مثالاً تفصيلياً لتطبيق هذه المستويات من خلال " الأهداف الدعوية " المطلوب تحقيقها في المجتمع . . .

فالهدف الدعوي الإستراتيجي يتطلب رسم الحدود القصوى المطلوب تحقيقها داخل المجتمع ، في إطار زمني متسع ، سواء أكان على مستوى الأفراد أم المؤسسات أم الأعمال ، فمثلاً يمكن أن يقال :

فَعلى مستوى الأفراد يمكن أن يكون : نشر الدعوة داخل مجتمع مدينة معينة بغية الوصول إلى نسبة لا تقل عن ٥ ٪ من إجمالي سكان المدينة ؛ ليصبحوا من المنتمين الجدد مع تنوعهم مهنياً ، وفئوياً ، وعمرياً - بالإضافة إلى ٣٠٪ من المحبين - بالإضافة إلى ٢٠٪ يتحولون من حال الرفض إلى حالة الحياد .

وعلى مستوى المؤسسات ، قد يكون المستهدف هو إنشاء مقرات دعوية تابعة للكيان في كل حي ، وإنشاء عدد من المدارس الدينية الموزعة جغرافياً على الأحياء .

وعلى مستوى الأعمال، يمكن أن يوضع هدف مثل: ضمان وصول الخطاب الدعوي للكيان إلى نسبة لا تقل عن ٩٠٪ من سكان المدينة، وبمعدل تكرار سنوي لا يقل عن عشر مرات.

على المستوى التكتيكي:

يمكن أن تتحدد الأهداف التكتيكية على صعيد الأفراد، كالتالي: إنشاء مراكز تدريب لتنمية المهارات الدعوية - تأسيس مراكز ترفيهية غير مخالفة للشرع ونشرها كأنموذج للاقتباس- تأسيس جمعيات ثقافية.

وعلى صعيد المؤسسات: يتم تأسيس مشروع استثماري لتوفير التمويل للمؤسسات المستهدف إنشاؤها خلال الفترة الزمنية..

وعلى صعيد الأعمال: إنشاء جمعية خيرية لبناء المساجد - تأسيس شركة للإنتاج الفني الإسلامي - إصدار صحيفة محلية أسبوعية - تأسيس دار للطباعة والنشر والتوزيع.

على المستوى التنفيذي:

يمكن أن تتحدد الأهداف التنفيذية على صعيد الأفراد، في التالي- كمثال- : تكوين مجموعات عمل من الشباب المنتمي

للكيان بحيث يغطون الأحياء كلها، وتكليفهم بتنفيذ خطة عملية لدعوة أشخاص جدد للانتماء للكيان، أو للتدين، أو للتعرف على قضايا الإسلام، مع تحديد أكثر الأحياء استجابة، وإعادة توزيعهم كل فترة دورية.

على صعيد المؤسسات: يتم تكليف مجموعة عمل اقتصادية؛ لتوفير التمويل اللازم لإنشاء المشروع الاستثماري، عن طريق جمع التبرعات من الأفراد والشركات، ودراسة الأفكار الأكثر ملاءمة لتنفيذ المشروع.

على صعيد الأعمال الدعوية: البدء في تكوين فرق عمل؛ للتدرب على المهارات المطلوبة في الإنتاج الفني، أو النشر، أو الصحافة... إلخ.

هذه مجرد أمثلة فقط على كيفية تقسيم الأهداف إلى مستويات مختلفة، بحيث تتسم بالتناسق فيما بينها، مع مراعاة تناسبها مع الإطار الزمني، والإمكانات المتاحة.

وبالنظر إلى موقع السلفيين من هذه المنظومة المتكاملة من الأهداف، نلحظ النقاط التالية:

١- كثير من السلفيين يفتقد للتوازن في التعامل مع هذه

المنظومة، فبعضهم يقتصر على الأهـداف العامة فقط، أو الأهداف الإستراتيجية، مع افتقاد لرؤية تكتيكية أو تنفيذية.

٢- وبعضهم الآخر يعاني من فجوة بين التنفيذي والإستراتيجي، وهذه الفجوة تجعله عاجزاً عن بناء إنجازات تراكمية، فيقع في دائرة من الفعل، وإعادة الفعل بدون انتقال إلى المرحلة التالية.

٣- من المهم جداً بناء هذه المنظومة داخل كل كيان بصورة تفصيلية، بحيث تشمل المجالات كلها، والمستويات كلها، فالإستراتيجي يترجم إلى تكتيكي، والتكتيكي يترجم إلى تنفيذي، والتنفيذي توضع له قائمة مهام تفصيلية، مع تحديد إستراتيجية التنفيذ، والبدائل المتاحة.

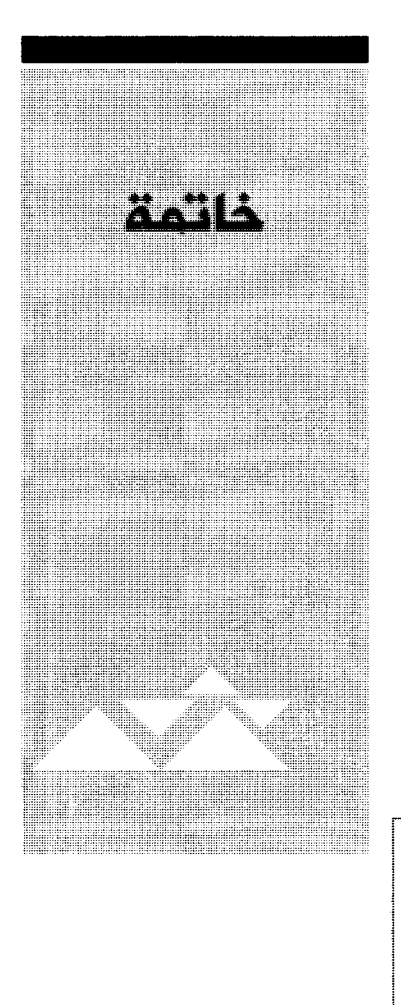
٤- يحدث أحياناً أن يستغرق الكيان في تنفيذ أهداف جزئية تنفيذية لا تخدم الأهداف الإستراتيجية، وهنا يحدث استنزاف للطاقة بدون طائل، ويجب إيقافه فوراً.

٥- من السهل أن ينحصر الكيان ويقبع داخل مستوى الأهداف التنفيذية، وينشئ لنفسه طريقاً جانبياً لدعم "إدارة الوجود" هروباً من الأهداف الإستراتيجية الصعبة.

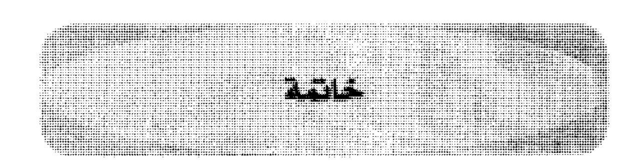
٦- يجب التقيد بمبدأ "وحدة الأهداف" بمعنى أن تكون الأهداف متناسقة ومتسقة مع بعضها سواء أكان بين الأهداف العامة ومنظومة الأهداف، أم بين الأهداف في مختلف المجالات، أم بين الإستراتيجي والتكتيكي والتنفيذي، فلا يصلح أن يكون هناك هدف في أي مستوى أو أي مجال، يتعارض مع هدف آخر في أي مستوى أو أي مجال.

٧- الالتزام التام بـ"إدارة الأهداف" والخلاص من الدوران حول "إدارة الوجود" لا يكفي لتحقيقه أن يجدول الكيان بعض الأهداف التنفيذية أو التكتيكية؛ بل لابد من التقيد بمنظومة الأهداف كلها، ويمكن القول: إن بناء هذه المنظومة في حد ذاته هو الخطوة الأولى للخلاص من دائرة الوجود، يلي ذلك التقيد بمضامينها بدءا من الأهداف العامة مروراً بالإستراتيجية وصولاً إلى التنفيذية..

فالغاية من إنشاء الكيانات الإسلامية إنما تتحقق مع تقيدها بتلك المنظومة، ونجاحها في التحرك إلى الأمام داخل المجتمع بدلاً من الدوران حول محور الوجود.


خاتمة





نجحت التيارات السلفية في تحقيق إنجـازات حقيقية بعد الثورة، لكن مع الانغماس شبه التام في العمل السياسي، بدأت الإيجابيات تختفي وراء باقة من السلبيات التي أفرزتها إشكالات السياسة وتعقيداتها.

تحتاج أغلب التيارات السلفية إلى إعادة تأسيس، بينما لا مجال لزيادة مناخ الخلاف عن طريق تأسيس كيانات جديدة، إلا بالتقيد بالشروط السابق ذكرها، والتي تهدف بالأساس إلى "فلترة" مشروعات التأسيس الجديدة حرصاً على تقليص الخلافات، والأزمات البينية.

تبرز تحديات كثيرة أمام التيارات السلفية، وبالإضافة إلى ما سبق ذكره أود التأكيد على نوعين من التحدي، لا أبالغ إن قلت: إن مستقبل التيارات السلفية؛ بل العمل الإسلامي في مصر، مرتهن بمواجهتهما.

التحدي الأول:

صياغة آلية تعامل متوازنة مع جماعة الإخوان المسلمين، فالعلاقة بين السلفيين والإخوان تحدد لدرجة كبيرة مستقبل الإسلاميين في مصر، والقاعدة الثابتة بعد الثورة، أنه لا يمكن لفصيل واحد منهما أن يحكم مصر بمفرده، والقاعدة الثانية، أن كل فصيل بمفرده يمثل أقلية بدون التعاون مع الفصيل الآخر، وهكذا فإن توتير الأجواء، والاسترسال مع الخلافات لن يؤدي إلا إلى مزيد من الخسارة لحساب القوى العلمانية.

إن عمق أسباب الخلاف بين الإخوان وبعض التيارات السلفية لا يسمح بالحديث عن حل نهائي للنزاع بينهما؛ لذا يبدو أن الخيار الأنسب لهذه المرحلة هو "إدارة النزاع"، بمعنى التدخل من أجل تخفيف الحدة، والرجوع بالنزاع إلى مرحلة سابقة على سُلّم التصعيد، وليس التدخل لـ"إنهاء" النزاع.

الفرق بين الحالتين، أنه في حال "الحل" يكون المطلوب من الطرفين اتخاذ قرارات جذرية، أو التراجع عنها؛ بينما في حال "الإدارة" يكون الهدف هو القرارات الإجرائية التي يسهل اتخاذها أو التراجع عنها.

أما من يضطلع بهذه المهمة، فيمكن أن يكون لجنة يتم تشكيلها من أعضاء ينتمون إلى أطراف النزاع، بالإضافة إلى شخصيات إسلامية مستقلة لم يؤثر عليها مناخ الاستقطاب، على أن يراعى في هذه الشخصيات اشتمالها على التخصصين: الديني والسياسي.

توجد خطوة أخرى لا تقل أهمية على صعيد الاحتواء المستقبلي للنزاع، لكنها غير مباشرة، وتتعلق بأهمية نشر ثقافة التقارب، وآليات التعامل الإيجابي مع حال التعددية داخل الصف الإسلامي، لابد من الاعتناء بهذا الأمر؛ لأن المناخ الحالي يولد كثيراً من الأفكار السلبية التي تنتشر دون مقاومة، والخوف أن تتحول هذه الأفكار مع الوقت إلى قناعات ومعتقدات راسخة.

التحدي الثاني:

التيارات السلفية مطالبة بالمشاركة الفعالة في صياغة المشروع الإسلامي القادر على مواجهة التحديات، وهو مشروع يمكن صياغته، وبلورته تحت عنوان "الأنموذج الخامس" .

فالقوى الغربية تسعى بقوة لنمذجة الواقع المصري في مسار حتمي لا يخرج عن أربعة نماذج للحكم الإسلامي تتفاوت في إيجابياتها وسلبياتها؛ لكنها تمثل البدائل المقبولة غربياً، حتى لو تسببت في إزعاجهم، فكل إزعاج هو خسارة مقبولة طالما نجحوا في منع القوى الإسلامية في مصر من صناعة أنموذجهم الخاص.

هذه النماذج هي : باكستان- تركيا- أفغانستان- السودان. .

كل أنموذج له سلبياته وإيجابياته، ويمكن تقويم النماذج كلها بحسب المعايير التالية:

- القدرة على تحقيق مستوى متقدم من الاستقرار الاقتصادي. .

- القدرة على صياغة معادلة توافق داخلية لا تقصي أياً من القوى السياسية.

- صياغة علاقات خارجية متوازنة .

- الحفاظ على المحتوي الديني للمشروع السياسي .

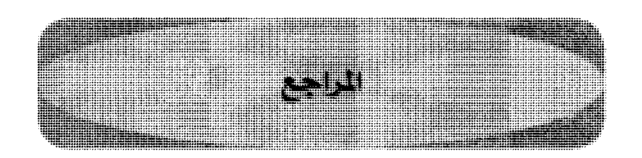
لـم ينجح أي أنمـوذج حكم في الـدول الأربعة في تحقيق هذه المعايير الأربعة، ولأن الواقع المصري يزخر بالعديد من الحركات الإسلامية العريقة في تاريخها وخبراتها، فإن الدول الغربية تتخوف من نجاح القوى الإسلامية المصرية في تحقيق الأنموذج الخامس الذي يوفر المعايير الأربعة كلها .

إن مجرد اقتراب القوى الإسلامية الحاكمة في مصر من تحقيق هذه المعايير سوف ينقلهم إلى مرحلة جديدة تماماً من الصراع، تتكشف فيها أوراق، وتتساقط أقنعة .

ينقل مسؤول مصري رئاسي عن بعض السياسيين الأمريكيين قولهم : إن مصر كبيرة جداً لدرجة أننا لا يمكن أن نترككم تحكمونها بمفردكم .

هذا هو التحدي، التخلص من التبعية، وهذا لن يحدث إلا بأن نتخلص أولاً من الركام السلبي للثلاثين عاماً الماضية، ثم نوحد صفوفنا ثانياً، ثم نقيم أنموذجناً الخاص ثالثاً .

والله تعالى هو الموفق والمستعان، وحسبنا الله هو مولانا ونعم الوكيل . .



المراجع

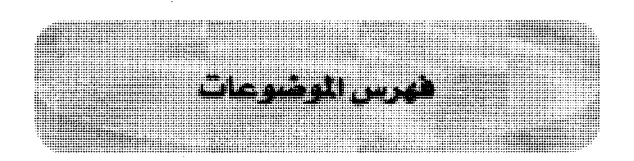
١- د. جاسم سلطان، التفكير الإستراتيجي والخروج من المأزق الراهن، مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، المنصورة، ٢٠١٠م.

٢- د. إبراهيم الديب، صناعة المستقبل، العقل والتفكير والتخطيط الإستراتيجي، المجموعة العربية للبحوث والدراسات والتطوير، القاهرة، ٢٠٠٨م.

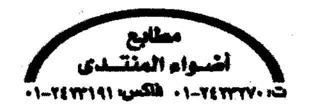
٣- د. حامد عبد الماجد، مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٤- د. لويس كامل مليكة، سيكولوجية الجماعات والقيادة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩م.

٥- لواء ركن أحمد شيخ طويل، ورقة بحثية: القوة في الفكر الإستراتيجي، مؤتمر "رؤية إستراتيجية لمستقبل الأمة في ظل الواقع الدولي" الخرطوم، يوليو ٢٠٠٨م.



فهرس الموضوعات


مطابع
أضــواء المنتــدى
ت: ٠١-٢٤٣٣٢٧٠ فاكس: ٠١-٢٤٣٣١٩١

إلى أي مدى، نجحت التيارات السلفية في استيعاب هذا التحول الهائل في مصر؟

وهل يمكن أن يتم استيعاب هذا التحول دون أن يحدث تحول مماثل داخل التيارات السلفية نفسها؟

وهل تصلح القيادات التي أدارت معركة البقاء، أن تدير بالكفاءة نفسها معركة النمو والأهداف الكبرى؟

وهل توجد مؤشرات واقعية على أن السلفيين خرجوا بالفعل من عباءة الماضي الضيق، إلى رحابة المستقبل؟

وماذا إن كانت الإجابة بالنفي، وكشفت معطيات الواقع عن أن السلفيين يديرون مرحلة «ما بعد مبارك» بنفس فلسفة مرحلة «مبارك»؟ هل ثمة وسائل لإصلاح هذا الخلل، والبدء للمرة الأولى في ممارسة قدر من التحكم في مسارات المستقبل؟





مكتب مجلة البيان - ص.ب ٢٦٩٧٠ - الرياض ١١٤٩٦
www.albayan.co.uk
sales@albayan.co.uk
هاتف:٠٠٩٦٦١٤٥٤٦٨٦٨